

هذا

كتاب الاقتراح

في علم اصول النحو

لمولانا جلال الدين

عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي

الطبعة الاولى

طبعت برخصة ادارة مجلس دائرة المعارف النظاميه
في مطبعة دائرة المعارف النظاميه حيدرآباد - دكن المحمية

بإدارة العبد الضعيف السيد مصطفى علي

مدبر المصطب

سنة ١٣١٠ الهجرية النبوية علي صاحبها الصلوة والتحية

هذا

كتاب الاقتراح

في علم اصول النحو

لمولانا جلال الدين

عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي

—*—

الطبعة الاولى

—*—

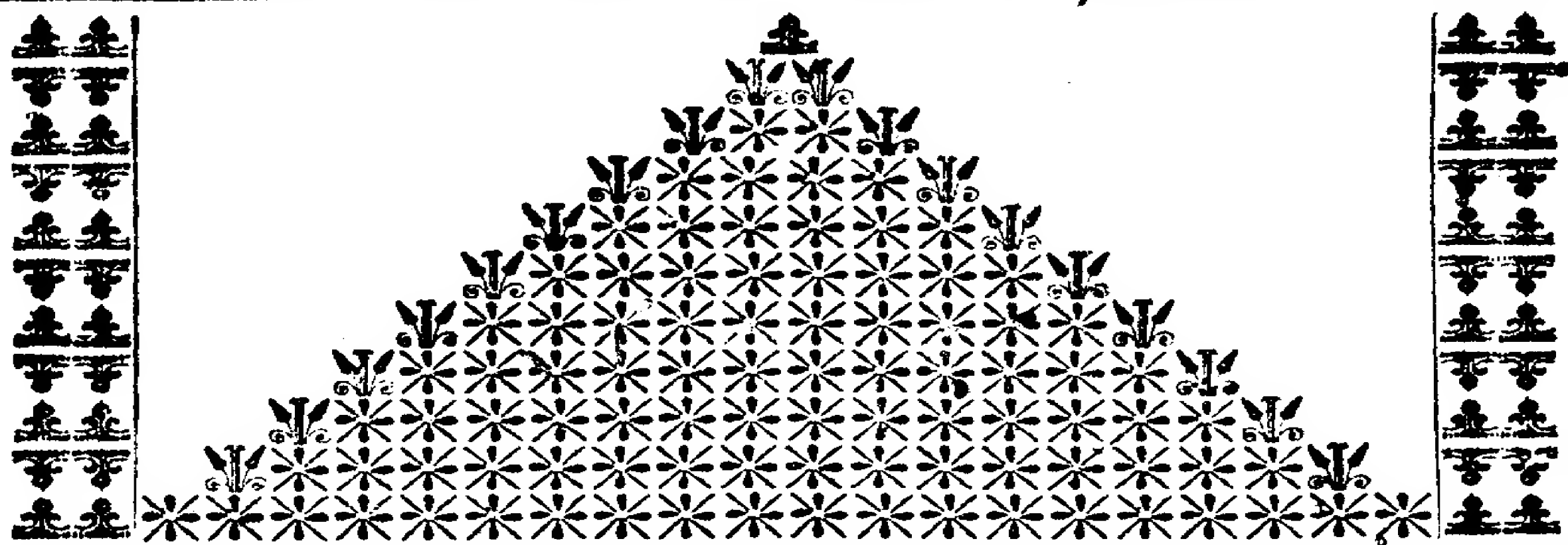
طبعت برخصة ادارة مجلس دائرة المعارف النظاميه
في مطبعة دائرة المعارف النظاميه حيدرآباد — دكن المحمية

بادارة العبد الضعيف السيد مصطفى علي

مديرا المطبع

—*—

سنة ١٣١٠ الهجرية النبوية علي صاحبها انصلاوة وبتحية



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير الى الله تعالى جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
الحمد لله الذي ارشد لايتكار هذا النمط وتفضل بالعفو عما صدر عن
العبد على وجه السهو والغلط واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له شهادة لا وكس فيها ولا شطط واشهد ان سيدنا محمدا عبده
ورسوله افضل من عليه جبرئيل بالوحي هبط صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه الذين هم لا تباعه خير فرط هذا كتاب غريب الوضع
عجيب الصنع لطيف الماني طريف المبني لم نسمع قريحة بمثاله ولم نسمع
ناسج على منواله في علم لم اُسبق الى ترتيبه ولم اُتقدم الى تهذيبه وهو اصول
النحو الذي هو بالنسبة الى النحو كما صول الفقه بالنسبة الى الفقه وان وقع
في متفرقات كلام بعض المؤلفين وتشتت في اثناء كتب المصنفين فجمعه
وتركيبه صمغ مخترع وتاصيله وتبويبه وضع مبتدع لا يبرز في كل حين
للطالبين ما يتعج به انفس الراغبين * وقد سميته * بالاقتراح * في علم
اصول النحو ورتبته على مقدمات وسبعة كتب واعلم اني قد استمدت
في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصايس لابن جني فانه وضعه في

هذا المعني وسماء اصول النحو لكن اكثره خارج عن هذا المعني وليس
مرتباً وفيه الغث والسمين والاستطرادات فلخصت منه جميع ما يتعلق
بهذا المعني باوجز عبارة وارشدها واوضحها معزواً اليه وضمنت اليه نقائس
آخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والادب واصول الفقه
وبدايع استخراجها بفكري ورتبه على نحو ترتيب اصول الفقه
في الابواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحاينا انشاء الله تعالى ثم
بعد تمامه رايت الكمال بن الانباري قال في كتابه نزهة الالبابي
طبقات الادباء علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف والعروض
والقوافي وصناعة الشعر واخبار العرب وانسا بهم ثم قال والمحققا بالعلوم
الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به
القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير
ذلك علي حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به لان النحو
معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول هذا عبارته فتطلبت
هذين الكتابين حتي وقمت عليهما فاذا هما ليعرفان جدا واذا في كتابي
هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق اليه احد ولم يعرج في واحد منها
عليه فاما الذي في اصول النحوفانه في كراستين صغيرتين سماه لمع الادلة
ورثبه علي ثلاثين فصلا الاول في معني اصول النحوفائده الثاني
في اقسام ادلة النحو الثالث في النقل الرابع في انقسام النقل الخامس
في شرط نقل المتواتر السادس في شرط نقل الاحاد السابع في قبول
نقل اهل الاهواء الثامن في قبول المرسل والجهول التاسع في جواز

الاجازة العاشر في القياس الحادي عشر في تركيب القياس الثاني عشر
 في الرد على من انكر القياس الثالث عشر في حل شبه تورده على القياس
 الرابع عشر في اقسام القياس الخامس عشر في قياس الطرد السادس
 عشر في كون الطرد شرطاً في العلة السابع عشر في كون العكس شرطاً
 في العلة الثامن عشر في جواز تعليل الحكم بعلمين فصاعداً التاسع عشر في
 اثبات الحكم في محل النقل بما اذا ثبت بالنقل ام بالقياس العشرون في
 العلة القاصرة الحادي والعشرون في ابراز الاحالة والمناسبة
 عند المطالبة الثاني والعشرون في الاصل الذي يرد اليه الفرع اذا كان
 مختلفاً فيه الثالث والعشرون في الحاق الوصف بالعلة مع عدم
 الاحالة الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من
 وجوه الاستدلال الخامس والعشرون في الاستحسان السادس
 والعشرون في المعارضة السابع والعشرون في معارضة النقل بالنقل
 الثامن والعشرون في معارضة القياس بالقياس التاسع والعشرون
 في استحباب الحال الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في الشئ
 علي نفيه * واما الذي في جدل الخوفانه في كراسة لطيفة سماه بالاعراب
 في جدل الاعراب ورتبه على اثني عشر فصلاً الاول في السوال
 الثاني في وصف السائل الثالث في وصف المسئول به الرابع في وصف
 المسئول منه الخامس في وصف المسئول عنه السادس في الجواب
 السابع في الاستدلال الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل
 التاسع في الاعتراض على الاستدلال بالقياس العاشر

في الاغراض على الاستدلال باستصحاب الحال الحادي عشر
في ترتيب الاسئلة الثاني عشر في ترجيح الادلة انتهى * وقد اخذت
من الكتاب الاول الباب وادخلته معزواً اليه في خلل هذا الكتاب
وخصمت خلاصة الثاني في مباحث العلة وخصمت اليه من كتابه
الانصاف في مباحث الخلاف جملة ولم انقل من كتبه حرفاً الا مقروناً
بالعزو اليه ليعرف مقام كتابي من كتابه ويتميز عند اولى التمييز جليل
نصا به والي الله الضراعة في حسن الختام والقبول فلا ينفع العبد
الا ما من بقبوله والسلام

الكلام في المقدمات

فيها مسائل * الاولى اصول النحو علم يبحث فيه عن ادلة النحو الاجمالية من
حيث هي ادلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل * فقولي علم اي
صناعة فلا يرد ما اورد على التعبير به في حد اصول الفقه من كونه
يلزم عليه فقد العالم به لانه صناعة مدونة مقررة وجد العالم به
ام لا * وقولي عن ادلة النحو يخرج كل صناعة سواء وسوى النحو وادلة النحو
الغالبية اربعة قال ابن جني في الخصائص ادلة النحو ثلاثة السماع والاجماع
والقياس وقال ابن الانباري في اصوله ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس
واستصحاب حال فزاد الاستصحاب ولم يذكر الاجماع فكانه لم يرا الاحتجاج
به في العربية كما هو رأي قوم وقد تحصل مما ذكرناه اربعة وقد عقدت
له اربعة كتب وكل من الاجماع والقياس لا بد له من مستند من
السماع كما هما في الفقه كذلك ودونها الاستقراء والاستحسان وعدم

البنظير وعدم الدليل المعقود لها الكتاب الخامس * وقولي الاجمالية احتراز
من البحث عن التفصيلية كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف
على ضمير المجرور من غير اعادة الجار ويجوز الاضمار قبل الذكر في باب
الفاعل والمفعول ويجوز مجي الحال من المبتدأ ويجوز مجي التمييز
موكداً ونحو ذلك فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا اصوله * وقولي من حيث
هي ادلته بيان لجهة البحث عنها اي البحث عن القرآن بانه حجة في النحولانه
افصح الكلام سواء كان متواترا ام آحادا وعن السنة كذلك بشرطها الآتي
وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك وعن اجتماع اهل البلد من كذلك
اي ان كلاما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره وعن القياس وما يجوز من
العلل فيه وما لا يجوز * وقولي وكيفية الاستدلال بها اي عند تعارضها ونحوه
كتقديم السماع على القياس واللغة الحجازية على التميمية الالمانع واقوي
العلتين على اضعفها واخف الاقبحين على اشدّها قبحا الى غير ذلك
وهذا هو المعقود له الكتاب السادس * وقولي وحال المستدل اي المستنبط
للمسائل من الادلة المذكورة اي صفاته وشروطه وما يتبع ذلك من
صفة المقلد والمسائل وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع * وبعد ان حررت
هذا الحد بفكري وشرحته وجدت ابن الانباري قال اصول النحو
ادلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما ان اصول الفقه اداة
الفقه التي تنوعت * عنها جملة وتفصيله وفائده التعويل في اثبات الحكم
على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد الي بقاع الاطلاع
على الدليل فان المخذل في التقليد لا يعرف وجه الخطاء من الصواب

ولا ينفك في أكثر الامر عن عوارض الشك والأرتباب هذا جميع ما ذكره
 في الفصل الاول بحروفه ❖ المسألة الثانية ❖ للنحو حد ودشتي واليقها بهذا
 الكتاب قول ابن جني في الخصائص انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه
 من اعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقيق والتكسير والاضافة وغير ذلك
 ليأتى من ليس من اهل اللغة العربية باهلها في الفصاحة واصله مصدر
 نحوث بمعنى قصدت ثم خص به انتحاء هذا القليل من العلم كما ان الفقه
 في الاصل مصدر ففقت بمعنى فهمت ثم خص به علم الشريعة انتهى
 وقال صاحب المستوفي النحوصناعة علمية ينظر لها اصحابها في الفاظ العرب
 من جهة ما يتألف بحسب استعما لهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم
 وصورة المعنى فيتوصل باحديهما الى الاخرى * وقال الخضر اوي النحو
 علم باقيسة تغير ذوات الكلم واواخرها بالنسبة الى لغة لسان العرب
 وقال ابن عصفور النحو علم مستخرج بالمقائيس المستنبطة من استقراء كلام
 العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التي يتلف منها وانتقده ابن
 الحاج بانه ذكر ما يستخرج به النحو ترتيب ما يستخرج به الشيء ليس تبينا
 لحقيقة النحو وبأن فيه ان المقاييس شئ غير النحو وعلم مقاييس كلام العرب
 هو النحو وقال صاحب البدع النحوصناعة علمية يعرف بها احوال
 كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من
 الفاسد وبهذا يعلم ان المراد بالعلم المصدّر به حدود العلوم الصناعة ويندفع
 الايراد الاخير على كلام ابن عصفور * وقال ابن السراج في الاصول
 النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب ❖ المسألة الثالثة ❖

قال في الخصائص حد اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم
واختلف هل هي بوضع الله او البشر على مذاهب احدها وهو مذهب
الاشعري انها بوضع الله واختلف علي هذا هل وصل اليها علمها بالوحي
الي نبي من انبيائه او يخلق اصوات في بعض الاجسام تدل عليها
واسماها لمن عرفها ونقلها او يخلق العلم الضروري في بعض العباد
بها على ثلاثة اراء ارجح الاول ويدل له ولاصل المذهب قوله
تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي اسماء المسميات قال ابن عباس علمه
اسم الصخرة والقدح حتى الفسوة والفسية وفي رواية عنه عرض عليه
اسماء ولده انسانا انسانا واب فليل هذا الحمار هذا الجمل هذا الفرس
اخرجها ابن ابي حاتم في تفسيره * وتعليمه تعالى دال على انه الواضع
دون البشر وان وصولها بالوحي الي آدم وما ل الى هذا القول ابن
جني ونقله عن شيخه ابي علي الفارسي وهما من المعتزلة * والمذهب
الثاني انها اصطلاحية وضعها البشر ثم قيل وضعها آدم وتاويل
ابن جني الاية على ان مني علم آدم اقدره علي وضعها وقيل لعله كان
يجتمع حكيمان او ثلاثة فصاعدا فيحتاجون الى الابانة عن الاشياء المعلومه
فوضعوا لكل واحد منها لفظا اذا ذكر عرف به وقيل اصل اللغات كلها
من الاصوات المسموعات كدوي الريح والرعد وخريف الماء ونعيق الغراب
وصهيل الفرس ونهيق الحمار ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما
بعد واستحسنه ابن جني * والمذهب الثالث الوقف اي لا يدري اهي من وضع
الله او البشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهو الذي اخذ به ابن جني اخيرا

❖ تنبيهان ❖ الاول زعم بعضهم انه لا فائدة لهذا الخلاف وليس كذلك بل ذكر له فائدتان ❖ الاولى فقهية ولذا ذكرت هذه المسئلة في اصوله ❖ والاخرى نحوية ولهذا ذكرتها في اصوله تبعا لابن جني في الخصائص وهي جواز قلب اللغة فان قلنا انها اصطلاحية جاز والا فلا واطباق اكثر النحاة على ان المصنفات ليست بكلام ينبغي ان يكون من هذا الاصل الثاني ❖ قال ابن جني الصواب وهو راي ابي الحسن الاخفش سواء قلنا بالتوقيف ام بالاصطلاح ان اللغة لم توضع كلها في وقت واحد بل وقعت متلاحقة متتابعة قال الاخفش اختلاف لغات العرب انما جاء من قبل ان اول ما وضع منها وضع على خلاف وان كان كله مسوقا على صحة وقياس ثم احدثوا من بعد اشياء كثيرة للعاجة اليها غير انها على قياس ما كان وضع في الاصل مختلفا قال ويجوز ان يكون الموضوع الاول ضربا واحدا ثم راي من جاء بعد ان خالف قياس الاول الى قياس ثان جار في الصحة مجرى الاول قال واما اي الاجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف وضع قبل فلا يدري ذلك ويحتمل في كل من الثلاثة انه وضع قبل وبه صرح ابو علي قال وكان الاخفش يذهب الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من كثرة استعماله اياه فابتدوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة الداعية الى تغييره قال ويجوز ان يكون كانت قد بما معربه فلما كثرت غيرت فيما بعد قال والقول عندي هو الاول لانه ادل على حكمتها واشهد لها بعلمها بمصاير امرها فتركوا بعض الكلام مبني غير معرب نحو

إيس واين وكيف وكم واذا وحيث وقبل علما بانهم سيستكثرون
 منها فيما بعد فيجب لذلك تغييرها ❖ المسألة الرابعة ❖ في مناسبة الالفاظ
 للمعاني قال في الخصائص هذا موضع شريف نبه عليه الخليل وسيبويه
 وتلقته الجماعة بالقبول وقال الخليل كانهم توهموا في صوت الجندب
 استطالة فقالوا صرو في صوت البازي تقطيعا فقالوا صر صرو وقال
 سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان انها تاتي للاضطراب
 والحركة نحو الغليان والغثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي
 حركات الافعال قال ابن جنى وقد وجدت اشياء كثيرة من هذا
 النمط من ذلك المصادر الرباعية المضعفة تاتي للتكرير والزعزعة
 نحو القلقة والصلصلة والقعقة والقرقرة والفعل تاتي للسرعة نحو لجمزي
 والولقي ومن ذلك باب استفعل جعلوه للطلب لما فيه من تقدم
 حروف زائدة على الاصول كما يتقدم الطلب الفعل وجعلوا الافعال
 الواقعة عن غير طلب انما تنجاء حروفها الاصول او ما ضارع
 الاصول نحو خرج واكرم وكذلك جعلوا تكرير العين دالا على تكرير
 الفعل نحو فرح وكسر فجعلوا قوة اللفظ + لقوة المعنى وخصوا بذلك
 العين لانها اقوى من الفاء واللام اذ هي واسطة لهما ومكنوفة بهما
 فصارا كأنهما سباح لهما ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجد
 الاعلال بالحذف فيها دونها ومن ذلك قولهم الخضم لا كل الرطب
 والقضم لا كل اليابس فاخترنا الخا لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها
 لليابس والنضج للماء ونجوه والشيخ اقوى منه فجعلوا الحاء لرفتها

للماء الخفيف والخاء لفاظها لما هو اقوى ومن ذلك قولهم القُد طولاً
والقط عرضاً لان الطاء اخصر للصوت واسرع قطعاً له من الدال
المستطيلة فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته والدال المستطيلة لما طال
من الاثر وهو قطعه طولاً وهذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاءه
❖ المسألة الخامسة ❖ الدلالات النحوية ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية قال
في الخصائص وهي في القوة على هذا الترتيب قال وانما كانت الصناعية اقوى
من المعنوية من قبل انها وان لم تكن لفظاً فانها صورة يحملها اللفظ ويخرج
عليها ويستقر على المثال المعتمد بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت
مجري اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة واما
المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات
مثال ذلك الافعال ففي كل واحد منها الدلالات الثلاث فانه يدل
بلفظه على مصدره وبينائه وصيغته الصناعية على زمانه وبمعناه على فاءه
فالاولان مسموعان والثالث انما يدرك بالنظر من جهة ان كل فعل
لا بد له من فاعل لان وجود فعل من غير فاعل محال * قال الخضر اوي
في الافصاح ودلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن والدلالة المعنوية
هي المسماة دلالة الزوم * وقال ابو حيان في تذكرته في دلالة الفعل
ثلاثة مذاهب * احدها انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان
بصيغته اي كونه على شكل مخصوص ولذلك تختلف الدلالة على
الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها * والثاني
انه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعا او غير واقع

وينجزمع ذلك الزمان فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف علي
 الحايط * والثالث عكسه انه يدل على الزمان بذاته لان صيغته تدل على
 الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالا بخرار
 ❖ المسألة السادسة ❖ الحكم النحوي ينقسم الى واجب وممنوع وحسن وقبيح
 وخلاف الاولي وجايز علي السواء * فالواجب كرفع الفاعل وتأخير
 عن الفعل ونصب المفعول وجرا المضاف اليه وتكثير الحال والتمييز
 وغير ذلك * والممنوع كاضداد ذلك * والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء
 بعد شرط ماض * والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع * وخلاف الاولي
 كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا * والجايز علي السواء كحذف
 المبتدأ او الخبر واثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له * وقد
 اجتمعت الاقسام الستة في عمل الصفة المشبهة فانها اما ان تكون بال
 اولا ومعمولها اما مجرد او مقرون بال او مضاف الى ما فيه ال او الي
 ضمير او الي مضاف الي ضمير او الي مجرد فهذه اثنا عشر
 قسما وعملها اما رفع او نصب او جر فتلك ستة وثلاثون * والجر ممنوع في
 اربع صور ان يكون بال والمعمول خال منها ومن اضافة لما هي فيه بان
 يكون مجرد او مضافا الي مجرد او الي ضمير او الي مضاف الي ضمير
 وخلاف الاولي في صورتين ان تكون الصفة مجرورة والمعمول مضاف الي
 ضمير او الي مضاف الي ضمير * والرفع قبيح في اربع صور ان يكون المعمول مجردا
 او مضافا الي مجرد سواء كانت الصفة بال ام دونها والحسن فيها النصب
 او الجر * والنصب خلاف الاولي في اربع صور ان تكون الصفة مجرورة

والمعمول بال اومضاف الى مافيه ال اوالي ضمير اوالي مضاف الي
 ضمير و واجب في صورتين ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد " اومضاف
 الي مجرد * وتجاوز الثلاثة علي السواء في صورتين ان تكون الصفة بال
 والمعمول مقرون بها اومضاف الي معرف بها * المسالة السابعة * ينقسم
 ايضاً الي رخصة وغيرها والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر وتفاوت
 حسنا وقبحا وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة الي تحسين النثر
 بالازدواج فالضرورة الحسنة مالا تستهجن ولا تستوحش منه النفس
 كصرف مالا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور واسهل
 الضرورات تسكين عين فعلة في الجمع بالالف والتاء حيث يجب الاتباع
 كقوله فتستريح النفس من زفراتها والضرورة المستقبحة ما تستوحش
 منه النفس كالاسماء المعدولة وما ادي الي التباس جمع بجمع كرد مطاعم
 الي مطاعم او عكسه فانه يودي الي التباس مطعم بمطعام قال حازم في
 منهاج البلغا واشد ما تستوحشه النفس تنوين افعل من قال واقبح ضررا
 الزيادة المودية لما ليس اصلا في كلامهم كقوله من حيث ما نظروا اذ نو
 فانظور اي انظرا والزيادة المودية لما يقل في الكلام كقوله فاطات
 شمالي اراد شمالي وكذلك يستقيم النقص المجحف كقول ليلى درس المنا
 بتالع فابانا اراد المنازل وكذلك العدوا عن صيغة لاخرى كقول
 الخطبة جد لا محكمة من نسج سلام اراد سليمان وقد اختلف الناس
 في حد الضرورة فقال ابن مالك هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقال
 ابن عصفور الشعر نفسه ضرورة وان كان يمكنه الخلاص

بعبارة اخري قال بعضهم وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبر عنه الاصوليون بان التعليل بالمظنة هل يجوز ان لا بد من حصول المعنى المناسب حقيقة وايد بعضهم الاول بانه ليس في كلام العرب ضرورة الا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شئ مكانها ❖ المسألة الثامنة ❖ قد يتعلق الحكم بشيئين فاكثر فتارة يجوز الجمع بينهما وتارة يمتنع ❖ فالاول كمسوغات الابتداء بالكرة فان كلا منها مسوغ على انفراده ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فاكثر ❖ وال والتصغير من خواص الاسماء يجوز اجتماعهما وقد والفاء من خواص الافعال ويجوز اجتماعهما ❖ والثاني كاللام من خواص الاسماء وكذا الاضافة ولا يجوز الجمع بينهما وكذا الثنوين مع الاضافة خاصتان ولا يجتمعان والسين وسوف من اداة الاستقبال ولا يجتمعان والتاء والسين خاصتان ولا يجتمعان ❖ ومن القواعد المشهورة قولهم البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن المهم الفرق بين البدل والعوض قال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض يفترقان في الاصطلاح فالبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مراداً بالبدل في الاصطلاح انتهى ❖ وقال ابن جني في الخصائص الفرق بين العوض والبدل ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الاتراك تقول في الالف في قام

انها بدل من الواو التي في عين الفعل ولا تقول انها عوض منها وكذا لك
تقول في لام غازي وداعي انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض
منها وكذلك الحرف المبدل من الهمزة وتقول في الباء في عدة وزنة
انها عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها وكذلك ميم اللهم عوض
من يافي اوله وتاء زنادقة عوض من ياء زناديق ولا يقال بدل
وباء اينق عوض من عين انوق فبمن جعلها آيفل ومن جعلها عينا
مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبديل اعم نصرفا من
العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوض انتهى ❖ المسألة التاسعة ❖
اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة فقال ابن عصفور نعم قال في... المجتمع
اذا نحن تكلمنا بهذه الالفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع الى لغة
من اللغات ورده الخضراوي بان كل كلام نيس عرييا فهو عجمي ونحن
كغيرنا من الامم + وقال ابو حيان في شرح التسهيل العجمي عندنا
هو كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيره سواء كان من لغة
الفرس او الروم او الحبش او الهند ام البربر او الافرنج او غير ذلك فوافق
راي ابن عصفور حيث عبر بالنقل ولا نقل في المصنوعة * قال النحاة
وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها ان ينقل ذلك احدائمه العربية * الثاني
خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو بر يسم فان مثل هذا الوزن مفقود
في ابناء الاسماء في اللسان العربي * الثالث ان يكون اوله نون ثم راء
نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية * الرابع ان يكون اخره زاي
بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية * الخامس ان

يجتمع فيه الأصا د والجيم نحو الصولجان والجص * السادس ان يجتمع فيه
الجيم والقاف نحو المنجنيق * السابع ان يكون خماسيا اورباعيا عاريا من
حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى
كان عرييا فلا بد ان يكن فيه شيء منها نحو سفر رجل وقد عمل
وقرطعب وحجمرش ❖ المسألة العاشرة ❖ قسم ابن الطراوة الالفاظ الى واجب
وممتنع وجائز قال فالواجب رجل وقايم ونحوها مما يجب ان يكون في
الوجود ولا ينفك الوجود عنه والممتنع لاقائم ولا رجل اذ يمتنع ان يخلو
الوجود من ان يكون لا رجل فيه ولا قائم والجائز زيد وعمر ولانه جائز
ان يكون وان لا يكون قال فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو
رجل قائم لانه لا فائدة فيه وكلام مركب من ممتنعين ايضا لا يجوز نحو
لا رجل لاقائم لانه كذب ولا فائدة فيه وكلام مركب من واجب
وجائز صحيح نحو زيد قائم وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا
من واجب وممتنع نحو زيد لاقائم ورجل لاقائم لانه كذب اذ معناه لا
قائم في الوجود وكلام مركب من جائزين لا يجوز نحو زيد اخوك لانه
معلوم لكن بتأخير صار واجبا فصح الاخبار به لانه مجهول في حق
المخاطب فالجائز يصير بتأخير واجبا ولو قلت زيد قائم صح
لانه مركب من جائز وواجب فلو قدمت وقلت قايم زيد لم
يجز لان زيد صار بتأخير واجبا فصار الكلام مركبا من واجبين فصار
بمنزلة قائم رجل قال ابو حيان وهذا مذهب غريب قال وما قاله من
ان الجائز يصير بتأخير واجبا ممنوع لان معناه مقدما وخر او احد

الكتاب الاول في السماع

واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بنصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الي ان فسدت الالسنّة بكثرة المولد بن نظما ونثرا عن مسلم او كافر فهدت هذه ثلاثة انواع لا بد في كل منها من الثبوت ❖ اما القرآن ❖ فكلما ورد انه قري به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا ام آحادا ام شاذّا وقد اطبق الناس على الاحتجاج بالقراآت الشاذة في العربية اذالم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته محتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يجز القياس عليه كما 'يحتج' بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ وياي وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة لاعلم فيه خلافا بين النحاة وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثم احتج علي جواز ادخال لام الامر علي المضارع المبدؤ بـاء الخطاب بقراءة في ذلك فلتفرحوا كما احتج علي ادخالها علي المبدؤ بالنون بالقراءة المتواترة ونحمل خطاياكم واجتج علي صحة قول من قال ان الله اصله لاه بما قري شاذّا وهو الذي في السماء لاه وفي الارض لاه ❖ تنبيه ❖ كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون علي عاصم وحمزة وابن عامر قراآت بعيدة في العربية وينسبونهم الي اللحن وهم مخطئون في ذلك فان قراآتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل علي جوازه في العربية وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك علي من عاب عليهم ذلك بابلغ

ردِّ واختار جواز ما وردت به قرآتهم في العريية وان منعه الا كثرون
 مستدلّاً به * من ذلك احتجاً به علي جواز العطف علي
 الضمير المجرور من غير اعادة الجار بقراءة حمزة تسالون به والاحارم وعلي
 جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعوله بقراءة ابن عامر قتل
 اولادهم شركائهم وعلي جواز سكون لام الامر بعد ثم بقراءة حمزة
 ثم ليقطع * فانقلت فقد روي عن عثمان انه قال لما عرضت عليه المصاحف
 ان فيه لحناً ستقيم العرب بالسنتها وعن عروة قال سالت عائشة
 عن لحن القران عن قوله ان هذان اساحران وعن قوله والمقيمين الصلوة
 والموتون الزكوة وعن قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصابثون
 فقالت يا ابن اخي هذا عمل الكتاب اخطاؤا في الكتاب اخرجهما
 ابو عبيد في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا
 قلت معاذ الله كيف يظن اوّلاً بالصحابة انهم يلحنون في الكلام فضلاً
 عن القران وهم الفصحاء اللدّثم كيف يظن بهم ثانياً في القران الذي
 تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وضبطوه وحفظوه واتقنوه
 ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماهم كلهم على الخطاء و كتابته ثم كيف
 يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بعثمان ان يقرئه
 ولا يغيره ثم كيف يظن ان القراءات استمرت علي مقتضي ذلك الخطأ
 وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلف هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة
 وقد اجاب العلماء عن ذلك باجوبة عديدة بسطتها في كتابي الاتقان
 في علوم القران واحسن ما يقال في اثر عثمان رضي الله تعالى عنه بعد

تضعيفه بالاضطراب الواقع في اسناده والا تقطاع انه وقع في روايته
 تحريف فان ابن اشته اخرج في كتاب المصاحف من طريق الاعلى
 بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من المصحف اتى به عثمان فنظر
 فيه فقال احسنتم واجملتم ارى شيئاً سنقيمه بالسنتنا فهذا الاثر لا
 اشكال فيه فكانه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته راي فيه شيا
 على غير لسان قریش كما وقع لهم في التايوت والتايوه فوعده بانه سيقومه على لسان
 قریش ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر اوردها في كتاب الاتقان ولعل
 من روى ذلك الاثر حرّفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان
 فلزم ما لزم من الاشكال واما اثر عائشة فقد اوضحنا الجواب عنه
 في الاتقان ايضاً ❖ فصل ❖ واما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما
 ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً انما يوجد في الاحاديث
 القصار على قلة ايضاً فان غالب الاحاديث مروى بالمعنى وقد تداولتها
 الاعاجم والمولدون قيل تدوينها ؟ فردوها بما ادت اليه عبارتهم فزادوا
 ونقصوا وقد مواوا خروا وابدلوا الفاظا بالفاظ ولهذا ترى الحديث
 الواحد في القصة الواحدة مروياً على اوجه شتى بعبارات مختلفة ومن
 ثم انكر علي ابن مالك اثباته القواعد النحوية بالالفاظ الواردة في الحديث
 ❖ قال ابو حيان في شرح التسهيل قد اكثر هذا المصنف من الاستدلال
 بما وقع في الاحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب
 وما رايت احداً من المنقذين والمتأخرين شلك هذه الطريقة غيره على
 ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب

كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من أئمة البصريين
والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمرو هشام الضرير من أئمة
الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم
من نحاة الأقاليم كنجاة بغداد وأهل الأندلس وقد جرى الكلام في
ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال إنما ترك العلماء ذلك لعدم
وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك
لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين
أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت
في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي
من قوله زوجتكها بأمعك من القرآن ملكتكها بأمعك خذها بأمعك وغير
ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القضية فنعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ
بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنه قال
لفظاً مراد فلهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ولم تات
بلفظه إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه
بالكتابة والالتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى وأما
ضبط اللفظ فبعيد جداً إلا سيما في الأحاديث الطوال وقد قال
سفيان الثوري إن قلت أكم أني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني
أنما هو المعنى ومن نظري في الحديث أدني نظر علم العلم اليقين أنهم إنما
يروون بالمعنى الأمر الثاني أنه وقع اللعن كثيراً فيما روي من الحديث
لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان

العرب بصناعة النحو فوق اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد
 وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ونعلم قطعا
 غير شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس فلم يكن
 ليتكلم الا بالفصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها واذا
 تكلم بلغة غير لغة فانما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريق
 الاعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلم والمصنف قد اكثر من الاستدلال
 بما ورد في الاثر متعقباً بزعمه على النحويين وما امعن النظر في
 ذلك ولا صحب من له التمييز وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين
 بن جماعة وكان ممن اخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدي هذا الحديث
 رواية الا عاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم انه ليس من لفظ
 الرسول فلم يجب بشيء قال ابو حيان وانما امعنت الكلام في هذه
 المسئلة لثلا يقول المبتدي ما بال النحويين يستدلون بقول العرب
 وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول
 كالتجاري ومسلم واضرا بهما فمن طالع ما ذكرناه ادرك السبب الذي
 لاجله لم يستدل النحاة بالحديث انتهى كلام ابي حيان بلفظه * وقال ابو الحسن
 بن الصنائع في شرح الجمل تجويز الرواية بالمعني هو السبب عندي في ترك الائمة
 كسيويه وغيره الا استشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في
 ذلك على القرآن وصرح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز
 النقل بالمعني في الحديث لكان الاولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم لانه افصح العرب قال ابن خروف يستشهد بالحديث

كثيرا فان كان علي وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن وان كان يري
ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأي انتهى * ومثل
ذلك قول صاحب ثمار الصناعة النحوي علم؟ يستنبط بالقياس والاستقراء
من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب فقصره عليهما ولم يذكر الحديث
نعم اعتمد عليه صاحب البديع فقال في افعل التفضيل لا يلتفت الي قول
من قال انه لا يعمل لان القرآن والاخبار والا شعار نطقت بعمله ثم اورد
ايات ومن الاخبار حديث ما من ايام احب الي الله فيها الصوم * ومما يدل
لصحته ما ذهب اليه ابن الصنائع وابو حيان ان ابن مالك استشهد علي
لغة اكلوني البراغيث بحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار واكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون وقد
استدل به السهيلي ثم قال تكني القول ان الواو فيه علامة اضرار لانه
حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه ان لله ملائكة
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار * وقال ابن الانباري
في الانصاف في منع ان في خبر كاد واما حديث كاد الفقر ان يكون كفرا
فانه من تغييرات الرواة لانه صلي الله عليه وسلم افصح من نطق بالضاد
❖ فصل ❖ واما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم
قال ابو نصر الفارابي في اول كتابه المسمى بالالفاظ والحروف كانت
قريش اجود العرب انتقادا للافصح من الالفاظ واسهلها علي اللسان
عند النطق واحسنها مسموعا واينها اباتة عما في النفس والذين عنهم
نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنه اخذ اللسان العربي

من بين قبائل العرب هم قيس وقيم واسد فان هؤلاء هم الذين عنهم اكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اُتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجمله فانه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ لامن لحم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقيط ولا من قضاة ولا من غسان ولا من اباد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام واكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكرلانهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لانهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحشة ولولادة الحشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداء وينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت سنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء واثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم اهل الكوفة والبصرة فقط من بين امصار العرب وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية وكانوا اقوام نفوسا واقسام قلوبا واشدهم توحشا وامنعهم جانبيا

واشدهم حمية واحبهم لان يغلبوا ولا يغلبوا واعسرهم انقياداً للملوك واجفاهم
اخلاقاً واقلمهم احتمالاً للضيم والذلة انتهى* ونقل ذلك ابو حيان
في شرح التسهيل معترضاً به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل
لغة لحم وخزاعة وقضاعة وغيرهم وقال ليس ذلك من عادة أئمة
هذا الشأن* ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالاسانيد المعتبرة
من نثرهم ونظمهم وقد دوت دواوين عن العرب العرباء كثيرة
مشهورة كديوان امرئ القيس والطرماح وزهير وجريير والفرزدق
 وغيرهم* ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه فقد قال ابن شاكراً في مناقبه حدثنا احمد بن غالب حدثنا
عمر بن الحسن الحراني حدثنا محمد بن احمد الهروي حدثنا زكريا
بن يحيى الساجي حدثنا جعفر بن محمد قال قال احمد بن حنبل
كلام الشافعي في اللغة حجة* فروع* احدها ينقسم المسموع الى مطرد
وشاذ قال في الخصايص واصل مواضع طرد في كلامهم التتابع
والاستمرار ومنه مطاردة الفرس لان بعضهم بعضاً واطرد الجدول
اذا تتابع ماؤه ومواضع شذوذ التفرق والتفرد ثم قيل ذلك في
الكلام والاصوات علي سميته في غيرها فجعل اهل علم العربية ما استمر
من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وما
فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً قال ثم
الاطراد والشدوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس والاستعمال معاً
وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد

و مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر و يدع
وقولهم مكان مقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول
مسموع ايضا ومنه ايضا محي مفعول عسي اسماً صريحاً نحو عسي
زيد تايماً فهو القياس غير ان الاكثر في السماع كونه فعلاً والاول
مسموع ايضاً و مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استخوذ
واستنوق الجمل واستصوبت الامر و ابي يابي والقياس الاعلال في
الثلة و كسر عين الاخير وشاذ في القياس والاستعمال معاً كقولهم
ثوب مصوون و فرس مقوود و رجل معوود من مرضه انتهى
ملخصاً * وقال الشيخ جمال الدين بن هشام اعلم انهم يستعملون غايباً
وكثيراً ونادراً و قليلاً و مطرداً و لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء
ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون
بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا
غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه
ذلك انتهى * الثاني * قال الشيخ عمر الدين عبد السلام من كبار اصحابنا
الشافعية اعتمد في العربية على اشعار العرب وهم كفار لبعث التدليس
فيها كما اعتمد في الطب وهو في الاصل ماخوذ عن قوم كفار كذلك
فعلم ان العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة نعم تشترط
في راوي ذلك وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره حديثي من لا
اتهم ومن اثق به وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول ويحتمل
المنع وقد ذكر المرزباني عن ابي زيد النحوي قال كل ما قال سيبويه في

كتابه اخبرني الثقة فانا اخبرته وقد وضع المولدون اشعارا ودسوها
على الائمة فاحتجوا بها ظننا انها للعرب وذكران في كتاب سيويه منها
خمسين بيتاً وان منها قول القابل شعر .

اعرف منها الانف والعينانا . ومنخرين اشبها ظيانا

ومن الاسباب الحاملة على ذلك نصرة راي ذهب اليه وتوجيه كلمة
صدرت منه وقال ابن النحاس في التعليقة حكى الحريري في درة الغواص
وروي خلف الاحمر انهم صاغوا فعّال متسقاً من احاد الي عشارو
انشيد ما عزى فيه الي انه موضوع منه ابياتا من جملتها شعر

وثلاثاً ورباعاً + وخماساً فاطعنا

وسداساً وسباعاً + وثمناً فاجتلدنا

وتساعاً وعشاراً + فاصبنا وأصبنا

❖ الثالث ❖ المسموع . المفرد هل يقبل ويحتج به له احوال لخصتها من
متفرقات كلام ابن جني في الخصايص * احدها ان يكون فرداً بمعنى انه
لا نظير له في الالفاظ المسموعة مع اطلاق العرب على النطق به فهذا
يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجما عاكما قيس على قولهم في شئوه شئاي
مع انه لم يسمع غيره لانه لم يسمع ما يخالفه وقد اطبقوا على النطق به * الحال
الثاني ان يكون فرداً بمعنى ان المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه
الجمهور قال ابن جني فينظر في حال هذا المفرد به فان كان فصيحاً في جميع
ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما اورد به مما يقبله القياس الا انه
لم يرو به استعمال الامن جهة ذلك الانسان فان الاول في ذلك ان يحسن

الظن به ولا يحمل علي فساد ه قال فان قيل فمن اين ذلك وليس يجوز ان
يرتجل لغة لنفسه قيل قد يمكن ان يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة
طال عهد ها وعفار سمها فقد اخبرنا ابو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج
عن ابي خليفة الفضل بن الحباب قال قال لي ابن عون عن ابن سيرين
قال قال عمر بن الخطاب كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم اصح منه
جاء الاسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو افارس والروم ولت
عن الشعر وروايته فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب
في الامصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤثروا الي ديوان مدون ولا كتاب
مكتوب والقوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل
فحفظوا قل ذلك وذهب عنهم كثره ثم روي بسنده عن ابي عمرو بن العلاء
قال ما انتهي اليكم مما قالت العرب الاقله ولو جاءكم وافرا لجاؤكم علم
وشعر كثير وعن حماد الرواية قال امر النعمان فنسخت له اشعار العرب
في الطنوج وهي الكراريس ثم دفنها في قصره الابيض فلما كان
المختار بن ابي عبيد قيل له ان تحت القصر كنزاً فاحتفراه فلما فتحه
؟ فاخرج تلك الاشعار فمن ثم اهل الكوفة اعلم بالشعر من اهل البصرة قال
ابن جني فاذا كان كذلك لم يقطع علي الفصيح بسمع منه ما يخالف الجمهور
بالخطاء مادام القياس يعضده فان لم يعضده كرفع المفعول والمضاف اليه وجهر
الفاعل او نصبه فينغي ان يرد لانه جاء مخالفاً للقياس والسامع جميعاً
وكذا اذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة مضعوفاً في
قوله مالوفاً منه اللحن وفساد الكلام فانه يرد عليه ولا يقبل منه وان احتمل

ان يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال * الحال الثالث ان يفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه قال ابن جني والقول فيه انه يجب قبوله اذا ثبت فصاحته لانه اما ان يكون شيئا اخذه عن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه علي حدا قلناه فبين خالف الجماعة وهو فصيح اوشيا ارتجله فان الاعرابي اذا قويت فصاحته وصمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق اليه فقد حكى عن رؤية واياه انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ؟ ولم يسبقا اليها اما لوجاء عن متهم او من لم ترق به فصاحته ولا سبقت الي النفس ثقته فانه يرد ولا يقبل فان ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويا باء القياس على كلامها فانه لا يقنع في قبوله ان يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة الا ان يكثر من نطق به منهم فان كثر قائلوه الا انه مع هذا ضعف الوجه في القياس فجازاه وجهان احدهما ان يكون من نطق به لم يحكم قياسه والاخر ان تكون انت قصرت عن استدراك وجه صحته ويحتمل ان يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحيا وكثر استماعه له فسري في كلامه الا ان ذلك قل ما يقع فان الاعرابي الفصيح اذا عدل به عن لغة الفصيحة الى اخري سقيمة عافها ولم يعابها فالاولي ان يقبل ممن شهرت فصاحته ما يورده ويحمل امره على ما عرف من حاله لا علي ما عسي ان يحتمل كما ان علي القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته وان كان يجوز كذبه في الباطن اذ لو

لم يوخذ "بذلك لا ذي الي ترك الفصح بالشك وسقوط كل اللغات
 ﴿الفرع الرابع﴾ قال ابن جني اللغات على اختلافها كلها حجة الاتري ان
 لغة الحجاز بين في اعمال ما و لغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس
 فليس لك ان ترد احدى اللغتين بصاحبتهما وسياتي في ذلك مز يد كلام
 في الكتاب السادس ﴿الخامس﴾ قال ابن جني علة امتناع الاخذ عن اهل
 المدر كما يوخذ عن اهل الوبر ما عرض للغات الحاضرة واهل المدر من
 الاختلال والفساد ولو علم ان اهل مدينة باقون على فصاحتهم لم
 يعرض للغتهم ... من الفساد لوجب الاخذ عنهم كما يوخذ عن اهل الوبر
 وكذا لك لو فشي في اهل الوبر ما شاع في لغة اهل المدر من الخلل
 والفساد لو جب رفض لغاتها قال وعلي ذلك العمل في وقتنا
 هذا لا ناكاد نري بدويا فصيحاً واذا كان قد روي انه صلى الله عليه
 وسلم سمع رجلاً يلحن فقال ارشدوا اخاكم فقد ضل وسمع عمر رجلاً
 يلحن وكذا لك على حتى حمله ذلك علي وضع النحو الي ان شاع
 واستمر فساد الالسة مشهوراً ظاهراً فينبني ان يستوحش من
 الاخذ عن كل واحد الا ان تقوي لغته وتشيع فصاحته وقد قال
 الفراء في بعض كلامه الا ان تسمع شيئاً من بدوي صحيح فتقوله
 ﴿السادس﴾ في العربي الفصح ينتقل لسانه قال ابن جني العمل في
 ذلك ان ينظر حال ما انتقل اليه فان كان فصيحاً ؟ مثل لغته اخذ
 بها كما يوخذ بما انتقل عنها او فاسداً فلا يوخذ بالاولي قال فان قيل
 فما يومنك ان تكون كما وجدت في لغته فساداً هذا ان لم يكن فيها ان يكون

فيها فساد آخر لم تعلمه قيل لو اخذ بهذا الادبي الى ان لا نطيب نفس بلغة
وان يتوقف... عن الاخذ عن كل احد مخافة ان يكون في لغته زيغ لا نعلمه
الآن ويجوز ان يعلم بعد زمان وفي هذا من الخطل ما لا يخفى فالصواب
الاخذ بما عرف صحته ولم يظهر فساده ولا يلتفت الى احتمال الخلل
فيه ما لم بين ✽ السابع ✽ في تداخل اللغات قال في الخصايص اذا اجتمع في
كلام القصيح لغتان فصاعدا كقوله شعر
واشرب الماء ما بي نحوه عطش... الا لان عيونه سال وادبها
فقال نحوه بالاشباع وعيونه بالاسكان فينبغي ان يتأمل حال
كلامه فان كان اللفظتان في كلامه متساويتين وفي الاستعمال كثرتهما
واحدة فاخلق الامر به ان تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى
علي ذينك اللفظتين لان العرب قد تفعل ذلك للحاجة اليه في اوزان
اشعارها وسعة تصرف اقوالها ويجوز ان تكون لغته في الاصل احدهما
ثم انه استفاد الاخرى من قبيلة اخرى و طال بها عهده
وكثر استعماله لها فلحقت بطول المدة وانصالح الاستعمال بلغة
الاولى وان كانت احدي اللفظتين اكثر في كلامه من الاخرى
فاخلق الامر به ان تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه والكثيرة
هي الاولى الاصلية ويجوز ان يكونا معالفتين له ولقبيلته وانما
قلت احدهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه
واذا كثر على المعنى الواحد الفاظ مختلفة فسمعت في لغة انسان فعلى
ما ذكرناه كما جاء عنهم في اسماء الاسد والسيف والخمر وغير ذلك

وكما يتعرف الصيغة واللفظ الواحد كقولهم رغوثة اللبن ورغوثة ورغوثة
ورغاوته كذلك مثلثا وكذلك قولهم حبت من عل ومن علي ومن علا
ومن علو ومن علو ومن عال ومن معال فكل ذلك لغات لجماعات
قد يجتمع لانسان واحد قال الاصمعي اختلف رجلان في الصغر فقال
احدهما بالصاد وقال الاخر بالسين فترأضيا باول وار د عليهما فحكيا ماها
فيه فقال لا اقول كما قلتما انما هو الزقر وعلى هذا يخرج جميع ماورد من
التداخل نحو قلا يقلا وسلا يسلا وطهر فهور طاهرو شعر فهور شاعر فكل
ذلك انما هو لغات تداخلت فتركت بان اخذ الماضي من لغة والمضارع
او الوصف من اخري لا تنطق بالماضي كذلك فحصل التداخل والجمع
بين اللغتين فان من يقول قلا يقول في المضارع يقلّي والذي يقول يقلّا
يقول في الماضي قلّي وكذا من يقول سلا يقول في المضارع يسلو ومن
يقول فيه يسلا يقول في الماضي سلى فتلا قاصحاب اللغتين فسمع سدا لغة
هذا وهذا لغة هذا فاخذ كل واحد من صاحبه ماضيه الى لغته فتركت هناك
لغة ثالثة وكذا شاعر وطاهر انما هما من شعر وطهر بالفتح واما بالضم فوصفه
علي فعيل فالجمع بينهما من التداخل انتهى كلام ابن جني وقد حكى غيره
في استعماله اللغتين المتداخلين قولين احدهما ان يجوز مطلقا والثاني
انما يجوز بشرط ان لا يودي الى استعمال لفظ مهمل كالحبك ❖ الثامن ❖
اجمعوا علي انه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية
وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير ائمة اللغة ورواياتها فانه استشهد
على مسألة بقول عيب بن اوس ثم قال وهو وان كان محدثا لا يستشهد

بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه الا
تري الى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم
بروايته واتقانه (فائده) اول الشعراء المحدثين بشار بن برود قد احتج
سيبويه في كتابه ببعض شعره ثقباً اليه لانه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره
ذكره المرزباني وغيره ونقل ثعلب عن الاصمعي قال ختم الشعر بابراهيم
بن هرمة وهو اخر الحجاج ❖ التاسع ❖ لا يجوز الاحتجاج بشعرا وثراً لا يعرف
قائله صرح بذلك ابن الانباري في الانصاف وكان علة ذلك خوف
ان يكون لمولداً او من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم انه يحتاج الى معرفة
اسماء شعراء العرب وطبقاتهم ❖ قال ابن النحاس في التعليقه اجاز الكوفيون
اظهار ان بعدكي واستشهدوا بقول الشاعر

اردت لكيما ان تطير بقربى + فتركها شتاً بيضاء بلقع

قال والجواب ان هذا البيت غير معروف قائله ولو عرف لجاز ان يكون
من ضرورة الشعر وقال ايضاً ذهب الكوفيون الى جواز دخول اللام
في خبر لكن واحتجوا بقول الشاعر ولكنني من حبه العميد والجواب
ان هذا البيت لا يعرف قائله ولا اوله ولم يذكر منه الا هذا ولم ينشده
احد بمن وثق في اللغة ولا عزي الى مشهور بالضبط والاتقان وفي
ذلك ما فيه ❖ وفي تعاليق ابن هشام علي الالفية استدلال الكوفيون
علي جواز مد المقصور للضرورة بقوله شعر

قد علمت اجنى بنى السلاء + علمت ذاك مع الخياء

ان نعم ما كولا على الخواء + يالك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل والهاء

فمد السعلا والخواو اللها وهي مقصورات قال والجواب عندنا انه لا يعلم
قائله فلا حجة فيه لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فانه
قال طعن عبد الواحد الطبراح في كتابه بغية الامل في الاستشهاد
بقوله لا تكثرن اني عسيت صائماً وقال هو بيت مجهول لم ينسبه
الشرح الي احد فسقط الاحتجاج به ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج
بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه الف بيت قد عرف قائلوها
وخمسين مجهولة القائلين ❖ العاشر ❖ اذا قال حدثني الثقة فهل
يقبل قولان في علم الحديث واصول الفقه رجح كلام رجحون وقد
وقع ذلك في سيبويه كثيرا يعني به الخليل وغيره وكان يونس يقول
حدثني الثقة عن العرب فقبل له من الثقة قال ابو زيد قيل له فلم لا
نسميه قال هو حي بعد فاننا لا نسميه ❖ الحادي عشر ❖ قال ابن
السراج في الاصول بعد ان قرأ ان افعل التفضيل لا ياتي من الالوان
فان قيل قد انشد بعض الناس

ياليتني مثلك في البياض - ابيض من اخت بني اياض

فالجواب ان هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام
المحفوظ بادني اسناد حجة على الاصل المجتمع عليه في كلام
ولا نحو ولا فقه وانما يركن الي هذا ضعفة اهل النحو ومن لا حجة معه
وتأويل هذا وما اشبهه كتاويل ضعفة اصحاب الحديث واتباع
القصاص في الفقه انتهى * فاشار بهذا الكلام الي ان الشاذ ونحوه
يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله ❖ الثاني عشر ❖ قال ابو حيان في شرح التسهيل

التاويل انما يسوغ اذا كانت الجمادة علي شئ ثم جاء شئ يخالف الجمادة
 فيتاويل اما اذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم الا بها فلا تاويل
 ومن ثم كان مردودا تاويل ابي علي ليس الطيب الا المسك علي ان
 فيها ضمير الشأن لان ابا عمرو نقل ان ذلك لغة تميم ❖ الثالث عشر ❖ قال
 ابو حيان ايضا اذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال
 ورد به علي ابن مالك كثيرا في مسائل استدلال عليها بادلة ؟ بعيدة
 التاويل منها استدلاله علي قصر الاخ بقوله شعر
 اخاك الذي ان تدعه لمسلمة + يجبك بما تبغى ويكفيك من يبغى
 فانه يحتمل ان يكون منصوبا باضمار فعل اي الزم واذا دخله
 الاحتمال سقط به الاستدلال ❖ الرابع عشر ❖ كثيرا ما تروى
 الايات علي اوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعض دون
 بعض وقد سئلت عن ذلك قديما فاجبت باحتمال ان يكون الشاعر
 انشد مرة هكذا ومرة هكذا ثم رايت ابن هشام قال في شرح
 الشواهد روي قوله ولا ارض اقبل ابقالها بالتذكير والتانيث
 مع نقل الهمزة فان صح ان القائل بالتانيث هو القائل بالتذكير صح
 الاستشهاد به علي الجواز من غير الضرورة والافقد كانت العرب تشد
 بعضهم شعر بعض وكل يتكلم علي مقتضي محبته التي فطر عليها ومن هنا
 تكثرت الروايات في بعض الايات انتهى ❖ فصل ❖ ملخص من المحصول
 للامام فخر الدين الرازي مع زيادات من شروحه قال اعلم ان معرفة
 اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لان معرفة الاحكام الشرعية

واجبة بالاجماع ومعرفة الاحكام بدون معرفة ادلتها مستحيل فلا بد من معرفة ادلتها + والادلة راجعة الى الكتاب والسنة وهما وارد ان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم فاذا توقف العلم بالاحكام علي الادلة ومعرفة «الادلة لتوقف علي معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف علي الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فاذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة * قال ثم الطريق الى معرفتها اما النقل المحض كما كثر اللغة او العقل مع النقل كقولنا الجمع المحلى باللام للعموم لانه يصح استثناء اي فرد منه فان صحة الاستثناء بالنقل وكونه معيار العموم بالعقل فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتركيب من النقل والعقل ... واما العقل المحض فلا مجال له في ذلك * قال فالنقل المحض اما تواتر او آحاد وعلى كل منهما اشكالات (اما التواتر) فالاشكال عليه من وجوه احدها ان نجد الناس مختلفين في معاني الالفاظ التي هي اكثر الالفاظ تداولا ودورا انا علي السنة المسلمين اختلافاً شديداً لا يمكن فيها القطع بما هو الحق كلفظة الله فان بعضهم زعم انها عبرية وقال قوم سريانية والذين جعلوها عبرية اختلفوا اهل هي مشتقة اولا والقايلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً ومن تأمل ادلتهم في تعيين مدلول هذا اللفظ علم انها متعارضة وان شيئاً منها لا يفيد الظن الغالب فضلا عن اليقين وكذلك اختلفوا في لفظ الايمان والكفر والصلوة والزكاة فاذا كان هذا الحال في هذه الالفاظ التي هي اشهر الالفاظ والحاجة اليها مائة جداً فما ظنك بسائر الالفاظ واذا كان كذلك ظهر ان دعوي التواتر في اللغة والنحو متعذر * واجيب

عنه بانه وان لم يكن دعوي التواتر في معانيها على سبيل التفصيل فانا نعلم
معانيها في الجملة فنعلم انهم يطلقون لفظة الله على الاله المعبود بحق وان كنا
لا نعلم معنى هذا اللفظ اذائه ام كونه معبودا ام كونه قادرا على
الاختراع ام كونه ملجأ للخلق ام كونه بحيث نتخير العقول في ادراكه
الى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ وكذا القول في سائر
الالفاظ (الاشكال الثاني) ان من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة
فهب انا علمنا حصول شرط التواتر في حفاظ اللغة والنحو والتصريف
في زماننا فكيف نعلم حصولها في سائر الازمنة واذا جهلنا شرط التواتر
جهلنا التواتر ضرورة لان الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط
(فان قيل) الطريق اليه امران * احدهما ان الذين شاهدنا هم اخبرونا ان
الذين اخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين باوصاف المعبرة في
التواتر وان الذين اخبروا من اخبرهم كانوا كذلك الى ان
يتصل النقل بزمان الرسول صلى الله عليه وسلم * والاخر ان هذه الالفاظ
ان لم تكن موضوعة لهذه اللغات ثم وضعها واضع لهذه المعاني لاشتهر
ذلك وعرف فان ذلك مما تتوفر الدواعي على نقله - قلنا اما الاول فغير صحيح
لان كل واحد منا حين سمع لغة مخصوصة من انسان فانه لم يسمع
منه انه سمعه من اهل التواتر وهكذا بل تحرير هذه الدعوي على
هذا الوجه مما لا يفهمه كثير من الادباء فكيف يدعي عليهم انهم
علموه بالضرورة بل الغاية القصوي في رايي اللغة ان يسنده الى
كتاب صريح او الى اشهاد متقن ومعلوم ان ذلك لا يفيد اليقين

* واما الثاني فضعيف ايضا لان ذلك الاشتهارا نما يجب في الامور
العظيمة وليس هذا منه سلمنا انه منه لكن لا نسلم انه لم
يشتهر فانه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر ان هذه اللغات انما اخذت
عن جمع مخصوص كالخليل وابي عمرو والاصمعي واقرانهم ولا شك
ان هؤلاء ما كانوا معصومين ولا با لغين حد التواتر واذا كان
كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم اقصي ما في الباب ان يقال
نعلم قطعا ان هذه اللغات با سرها غير منقولة على سبيل الكذب
ونقطع بان فيها ما هو صدق قطعا لكن كل لفظة عينها فاننا لا يمكننا
القطع بانها من قبيل ما نقل صدقا وحينئذ لا يبقى القطع في لفظ
معين اصلا هذا هو الاشكال على من ادعي التواتر في نقل اللغات
هذا كلام الامام * وتعبه الاصبها في بان كون اللغة ما خوزة عن
له مبلغ التواتر لا يصلح ان يكون سند المنع عدم شهرة نقل
اللغات عن موضوعاتها الاصلية الى غيرها لان عصمتهم لا تستلزم وقوع
النقل والتغيير بل ثبت به احتماله وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء
اللازم انتهى والامر كما قال ثم قال الامام * واما الآحاد *
فالاشكال عليه من وجوه منها ان الرواة له مجرؤ حوون ليسوا
سالمين من القدرح (يسانه) ان اصل الكتب المصنفة
في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين اما كتاب سيبويه
فقد ح الكوفيين فيه وفي صاحبه اظهر من
الشمس وايضا فالمرء كان من اجل البصريين وهو افراد

كتا با في القدح فيه واما كتاب العين فقد اطبق الجمهور من اهل اللغة على القدح فيه وايضا فان ابن جني اورد بابا في كتاب الخصائص في قدح اكابر الادباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضا واورد بابا آخر في أن لغة اهل البصرة الوبراح من لغة اهل المدرو غرضه من ذلك القدح في الكوفيين واورد بابا آخر في كلمات من الغريب لا يعلم احد اتى بها الا ابن احر الباهلي وروي عن روبة وايه انها كان يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها وعلي ذلك قال المازني ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وايضا فالاصمعي كان منسوبا الى الخلاعة ومشهورا بانه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها والعجب من الاصوليين انهم اقاموا الدلائل علي خبر الواحد انه حجة في الشرع ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا اولي وكان من الواجب عليهم ان يبحثوا عن احوال اللغات والنحو وان يتفحصوا عن احوال جرحهم وتعد بلهم كما فعلوا ذلك في رواية الاخبار لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة اليه فان اللغة والنحو يجريان مجري الاصل للاستدلال بالنصوص انتهى * قال الاصبهاني واما قوله واورد ابن جني بابا في كلمات من الغريب لم يات بها الا الباهلي فاعلم ان هذا القدر وهو افراد شخص بنقل شئ من اللغة العربية لا يقدح في عدالته ولا يلزم من نقل الغريب ان يكون كاذبا في نقله ولا قصد ابن جني ذلك واما قول المازني ما قيس الى اخره فانه ليس بكذب ولا تجويز للكذب لجواز ان يري القياس في اللغات او يحيل كلامه على

هذه القاعدة وامثالها وهي ان الفاعل في كلام العرب مرفوع فكل ما كان في معني الفاعل فهو مرفوع واما قوله ان الاصوليين لم يقيموا الى آخره فضعيف جدا وذلك ان الدليل الدال علي ان خبرا لولا حد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة آحادا اذا وجدت الشرايط المعتمدة في خبر الواحد فلعلمهم اهلوا ذلك اكتفاء منهم بالادلة الدالة على انه حجة في الشرع واما قوله كان الواجب ان يبحثوا عن احوال الرواة الي آخره فهذا حق فقد كان الواجب ان يفعل ذلك ولا وجه لاهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته وقال «الفراء في هذا الاخير انما اهلوا ذلك لان الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث لاسباب به المعروفة الحاملة للواضعين على الوضع» واما اللغة فالدواعي الى الكذب عليها في غاية الضعف وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشافعي او مالك او غيرها ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وحدوها ولم يجدوا من اللغة وفروع الفقه مثل ذلك ولا قريبا منه ولما كان الكذب والخطا في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاكتفاء على الكتب المشهورة المتداولة فان شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية فيه فهذا هو الفرق (ثم قال) الامام والجواب عن اشكالات كلها ان اللغة والنحو والتصريف ينقسم الى قسمين قسم منه متواتر والعلم الضروري حاصل بانه كان في الازمنة الماضية موضوعا لهذه المعاني فانما نجد انفسنا جازمة بان السماء والارض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف

وكذلك الماء والهواء والنار وامثالها وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً
والمفعول منصوباً والمضاف اليه مجروراً * وقسم منه مظهرين وهو الالفاظ
الغريبة والطريق الى معرفتها الآحاد واكثر الفاظ القرآن ونحوه
وتصريفه من القسم الاول والثاني فيه قليل جداً فلا يتمسك به
في القطعيات ويتمسك به في الظنيات انتهى (خاتمه) قال الشيخ بهاء الدين
بن النحاس في التعليقة النقل عن النفي فيه شيء لان حاصله انني لم
اسمع هذا وهذا لا يدل على انه لم يكن * تنبيه * بعد ان قررت هذا الباب
بفروعه وجدت ابن الانباري قال في اصوله ادلة النحو ثلاثة نقل وقياس
واستصحاب حال * فالنقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل
الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة وعلى هذا ليخرج ما جاء
من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جاء شاذاً في كلامهم
نحو الجزم بلن والنصب بلم والجرب بلعل ونصب الجرّين بها وبلت وهو
ينقسم الى ثواثرواآحاد (فاما التواتر) فلغة القرآن وماتوا ثرومن السنة
وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من ادلة النحو يفيد العلم (واما
الآحاد) فما تفرد بنقله بعض اهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر
وهو دليل ما خوذ منه والاكثر على انه يفيد الظن * وشرط
التواتر ان يبلغ عدد ناقيه عدداً لا يجوز على نقلهم الاتفاق
على الكذب * واما الاحاد ان يكون ناقله عدداً رجلاً كان او
امراً حراً كان او عبداً كما يشترط في نقل الحديث لان باللغة
معرفة تفسيره وتاويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله فان كان

ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله و يقبل نقل العدل الواحد و اهل
 الاهواء الا ان يكونوا ممن يتدين بالكذب * واما المرسل وهو الذي
 انقطع سنده نحوان يروي ابن دريد عن ابي زيد * والمجهول
 هو الذي لم يعرف ناقله نحوان يقول ابوبكر بن الانباري حدثني رجل
 عن ابن الاعرابي فلا يقبلان لان العدالة شرط في قبول النقل
 وانقطاع السند والجهل بالناقل يوجبان الجهل بالعدالة فان من لم
 يذكر اسمه او ذكره ولم تعرف عدالته فلا يقبل نقله وقيل
 يقبلان لان الارسال صدر ممن لو اسند لقبول ولم يهتم في
 اسناده فكذلك في ارساله فان التهمة لو تطرقت الي ارساله لتطرقت
 الي اسناده * واذا لم يهتم في اسناده فكذلك في ارساله وكذلك
 النقل عن المجهول صدر ممن لا يهتم في نقله لان التهمة لو تطرقت
 الي نقله عن المجهول لتطرقت الي نقله عن المعروف وهذا ليس بصحيح
 واختلف العلماء في جواز الاجازة والصحيح جوازها هذا حاصل
 ما ذكره ابن الانباري في ثمانية فصول من كتابه

﴿ الكتاب الثاني في الاجماع ﴾

و المراد به اجماع نحاة البلد بن البصرة والكوفة قال في
 الخصايص وانما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس
 علي المنصوص والا فلا لانه لم يرد في قرآن ولا سنة
 انهم لا يجتمعون علي الخطأ كما جاء النص بذلك في كل الامة
 وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له « علي

علة صحيحة وطريق نهجة. كما بن خليل نفسه واما عمر وفكره
الا اننا مع ذلك لانسمع له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي طال
ببحثها وتقدم نظرها الا بعد امان واتقان انتهى * وقال في موضع اخر يجوز
الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك كإنكار ابي العباس جواز تقديم خبر
ليس عليها فاحد ما يحتاج به عليه ان ... قال هذا اجازة سيويه وكافة
اصحابنا والكوفيون ايضا فاذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب ان تنفر
عن خلافه قال ولعمري ان هذا ليس بموضع قطع على الخصم لان للانسان
ان يرتجل من المذاهب ما يدعوا اليه القياس ما لم يخالف نصاً قال
فما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه ؟ عند بدي هذا العلم والى
آخر هذا الوقت قولهم في هذا جحر ضب خرب انه من الشاذ الذي لا
يحمل عليه ولا يجوز رد غيره اليه واما انا فنسدي ان في القرآت
مثل ذلك نيفاً علي الف موضع وذلك انه علي حذف المضاف
والاصل جحر ضب خرب جحره فجرى خرب وصفاً علي ضب وان كان
في الحقيقة للجحر كما تقوا مررت برجل قائم ابوه وان كان القيام
للأب لا للرجل + مع حذف الجحر المضاف الى الهاء فاقيت الهاء مقامه
فارتفعت لان المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير
المرفوع في نفس خرب انتهى * وقال غيره اجماع النحاة على الامور
اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد «
* وقال ابن الخشاب في المرتجل لوقيل ان من في الشرط لا موضع لها
من الاعراب لكان قولاً اجراً لها مجري ان الشرطية وتلك

... يقال ؟ منذ + ثم « وارتفعت » في نسخة في هذا المقام بياض لا موضع

لا موضع لها من الاعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز انتهى ﴿مسألة﴾
 واجماع العرب ايضا حجة ولكن ... آين لنا بالوقوف عليه ومن صورته ان
 بتكلم العربي بشيء ويلغهم ويسكتون عليه * قال ابن مالك في التسهيل
 استدل علي جواز توسط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق
 فاصحوا قد اعد الله نعمتهم + اذ هم قریش واذ ما مثلهم + نفر
 ورده المانعون بان الفرزدق تمعي تكلم بهذا معتقدا جوازه عند
 الحجازيين فلم يصب ويجاب بان الفرزدق كان له اضداد من الحجازيين
 والتميميين ومن مناهم ان يظفروا له بركة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطيته
 ولو جري شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذ
 اتفق في عدم نقل ذلك دليل على اجماع اصداده الحجازيين والتميميين
 علي تصويب قوله انتهى ﴿فصل﴾ مما يشبه تداخل اللغات انسابي * تراكيب
 المذاهب وقد عقد له ابن جني بابا في الخصايص ويشبهه في اصول
 الفقه احداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب قال ابن جني وذلك
 ان تضم بعض المذاهب الى بعض وتتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً مثاله
 ان الما زني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير وان
 غني المثال عنه فيقول في تحقير يضع اسم رجل يوضع وسيبويه اذا
 استوفى التحقير مثاله لا يرد فيقول يضع وكان الما زني يري رأي سيبويه
 في صرف نحو جوار علما ويونس لا يصرفه فقد تحصل اذن للما زني
 مذهب مركب من مذهب الرجلين وهو الصرف علي مذهب سيبويه
 والرد علي مذهب يونس فيقول علي مذهبه في تحقير اسم رجل

سميته يرى رأيت يُرِيَّاً فرد الهمزة من يري اذا صله يراي على قول
يونس والصرف علي قول سيبويه ويونس يرد ولا يصرف فيقول
رايت يُرِيَّيْ وسيبويه بصرف ولا يرد فيقول رايت يُرِيَّاً بادغام باء التحقير
في الياء المنقلبة عن الالف فقد عرف تركب مذهب المازني عن
مذهب الرجلين ﴿مسألة﴾ قال ابو البقاء في التبيين جاء في الشعر لولاي و
لولاك فقال معظم البصريين الياء والكاف في موضع جرو وقال
الا خفش والكوفيون في موضع رفع قال ابو البقاء وعندي انه يمكن
امران آخران (احدهما) ان لا يكون للضمير موضع لتعذر العامل واذا لم
يكن عامل لم يكن عمل وغير ممتنع ان يكون الضمير لا موضع له
كالفصل (وممكن) ان يقال موضعه نصب لانه من ضمائر المنصوب ولا
يلزم من ذلك ان يكون له عامل خصوص الا ترى ان التمييز في نحو
عشرين درهما لا ناصب له علي التحقيق وانما هو مشبه بالمفعول حيث
كان فضلة وكذلك قولهم لي ملوؤه عسلاً فهذا منصوب وليس له
ناصب علي التحقيق وانما هو مشبه بما له عامل ومثل ذلك يمكن في
لولاي وهوان يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب
(فان قيل) الحكم بانه لا موضع له وان موضعه نصب خلاف الاجماع
اذ الاجماع منحصر في قولين اما الرفع واما الجرو والقول بحكم اخر خلاف
الاجماع وخلاف الاجماع مردود فالجواب عنه من وجهين احدهما
ان هذا من اجماع مستفاد من السكوت وذلك انهم لم يصرحوا بالمنع
من قول ثالث وانما سكتوا عنه والاجماع هو الاجماع علي حكم الحادثة

قولاً والثاني ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعد هم احداث قول ثالث هذا معلوم من اصول الشريعة واصول اللغة محمولة على اصول الشريعة وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص ابو علي فان له مسائل كثيرة قد سبق اليها بحكم واثبت هوفها حكما اخر منها ان لفظة كل لا يدخلها الا لف واللام في افعال وجوز هوفها ذلك وقد افرد هابمئلة في الحليات واستدل على ذلك بالقياس فغير ممتنع ان يذهب ذاهب هنا الي مذهب ثالث لوجود الدليل عليه انتهى

❖ الكتاب الثالث في القياس ❖

قال ابن ابي نباري في جدله هو حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه انتهى قال وهو معظم ادلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل انما النحوقياس يتبع ولهذا قيل في حده انه علم بمقائيس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقال صاحب المستوفى كل علم فبعضه ما خوذ بالسمع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر قال فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة وبعضه بالاستنباط والقياس والطب بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم آخر والهيئة بعضها من علم التقدير وبعضها تجربة «شود» بالرصد والموسيقى + جملها منتزع من علم الحساب والنحو بعضه مسموع ما خوذ من العرب وبعضه مستنبط بالفكر والرواية وهو التحليلات وبعضه يرخذ من صناعة اخري كقولهم الحرف الذي

يختص حركته في حكم المتحرك لا الساكن فانه ماخوذ من علم العروض
 وكتولهم الحركات انواع صاعد عال ومنحدر سا فل ومتوسط بينهما
 فانه ماخوذ من صناعة الموسيقى انتهى * وقال ابن الانباري في اصوله
 اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس ولهذا
 قيل في حده النحو علم بالمقائيس المستنبطة من استقراء كلام العرب
 فمن انكر القياس فقد انكر النحو ولا يعلم احد من العلماء انكره لثبوته
 بالادلة القاطعة وذلك انا اجمعنا على انه اذا قال العربي كتب
 زيد فانه يجوز ان يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمي يصح منه الكتابة
 نحو عمرو ووبشر وازدشير الى ما لا يدخل تحت الحصر واثبات ما لا
 يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال وكذا ان القول في
 سائر العوامل الداخلة على الاسماء والافعال الرافعة والناصفة
 والجاررة والجازمة فانه يجوز ادخال كل منها على ما لا يدخل
 تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر فلو لم يجوز القياس واقتصر
 على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعاني لا يمكن
 التعبير عنها لعدم النقل وذلك منافي للحكمة الوضع فوجب ان
 يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً بخلاف اللغة فانها وضعت وضعاً
 نقلياً لا عقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل
 الا ترى ان القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ولا يسمى
 كل مستقر فيه قارورة وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها ولا يسمى
 كل مستدير داراً انتهى * فصل * للقياس اربعة اركان اصل

وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة قال ابن
الانباري وذلك مثل ان تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم
فاعله فنقول اسم اسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب ان يكون مرفوعا
قياسا على الفاعل فالاصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله والحكم
هو الرفع والعلة الجامعة هي الاسناد والاصل في الرفع ان يكون
للاصل الذي هو الفاعل وانما اجري على الفرع الذي هو ما لم يسم
فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد انتهى وقد عقدت لهذه الاركان
اربعة فصول ✽ الفصل الاول ✽ في المقيس عليه وفيه مسائل (الاولي)
من شرطه ان لا يكون شاذّا خارجا عن سنن القياس فما كان
كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحیح استحوذ واستصوب واستنوق
وكحذف نون التاكيد في قوله اصرف عنك الهموم طارقتها اي اصرفن
ووجه ضعفه في القياس ان التوكيد للتحقيق وانما يليق به الاسهاب
والاطناب لا الاختصار والحذف * وكحذف صلة الضمير دون
الضمّة في قوله له زجل كانه جنس حادٍ ووجه ضعفه في
القياس انه ليس على حد الوصل ولا حد الوقف لان الوصل
يجب ان يتمكن فيه صلة كما تمكنت في قوله له زجل والوقف
يجب ان تحذف فيه الواو والضمّة مع حذف الصلة وابقاء الضمة
منزلة بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياسا نعم يجوز
القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة * قال ابو علي كما جاز لنا ان
نقيس * نثرنا على نثرهم كذلك يجوز ان نقيس شعرنا على شعرهم فما جازنه

الضرورة لهم اجازته لنا وما لا فلا ✽ قال ابن جني فان قيل هلا امتنع
متابعهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل اشعارهم
ترسل المولدين وانما كان ارتجالا فضرورتهم اذن اقوي من ضرورتنا
فينبغي ان يكون عذرهم فيه اوسع قلنا ليس جميع الشعر القديم
مرتبلا بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترسل ✽ روي عن زهير انه
عمل سبع قصايد في سبع سنين فكانت تسمى حوالبات زهير وعن ابي
حفصة قال كنت اعمل القصيدة في اربعة اشهر واحكمها في اربعة اشهر
واعرضها في اربعة اشهر ثم اخرج بها الى الناس وحكا بتهم في ذلك
كثيرة وايضا فان من المولدين من يرتجل (الثانية) كما لا يقاس علي الشاذ
نطقا لا يقاس عليه تركا قال في الخصائص اذا كان الشيء شاذا في
السمع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت
في نظيره علي الواجب من امثاله من ذلك امتناعك من وذرودع
لانهم لم يقولوها ولا منع ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعدوان لم
تسمعها انت انتهى (الثالثة) ليس من شرط المقيس عليه البكثرة فقد يقاس
علي القليل لموافقته للقياس ويمتنع علي الكثير لمخالفته له ✽ مثال الاول
قولهم في النسب الي شئ شئ فلك ان تقول في ركوبة ركبي وفي
جلوبة جلبي وفي قتوبة قبي قياسا علي شئ وفي ذلك انهم اجر وافعولة
مجري فعيلة لمشا بهتها اياه من اوجه ان كلا منهما ثلاثي وان ثالثة
حرف لين وان اخره تاء التانيث وان فعولا وفعيلا يتواردان نحو
اثيم واثوم ورجيم ورجوم ومشى ومشو ونهى عن الشيء ونهوا فلما

استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الا استمرار جرت واوشنوة مجري ياء حنيفة فكما قالوا حنفي قياسا قالوا شئاي قياسا قال ابو الحسن فانقلت انما جاء هذا في حرف واحد يعني شئوة فالجواب انه جميع ما جاء قال في الخصائص ما اللطف هذا الجواب ومعناه ان الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يات فيه شيء ينقضه فاذا قاس الانسان على جميع ما جاء وكان ايضا صحيحا في القياس مقبولا فلا لوم ولما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة لم يحز في نحو ضرورة ضرري ولا في حروزة جرري لان باب فعيلة المضاعف نحو جليلة لا يقال فيه جليلي استثقالا بل هو جليلي * ومثال الثاني قولهم في ثقيف وقريش وسليم ثقفى وقرشي وسلمي فهو وان كان اكثر من شئاي فانه عند سيبويه ضعيف في القياس ولا يقال في سعيد سعدي ولا في كريم كرمي (الرابعة) القياس في العربية على اربعة اقسام حمل فرع على اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد وينبغي ان يسمى الاول والثالث قياس المساوي والثاني قياس الاول والرابع قياس الادون * فمن امثلة الاول * اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك قولهم قيم وديم في قيمة وديمة وزوجة وثورة في زوج وثور * ومن امثلة الثاني * اعلال المصدر لاعلال فعله وتصحيحه لصحته كقمت قياما وقاومت قواما وفي الخصائص من حمل الاصل على الفرع تشبيها له في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل تجويز سيبويه في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجري الوجه تشبيها بالضارب

الرجل الذي انما جاز فيه الجر تشبيها بالحسن الوجه قال فان قيل وما الذي سوغ
 لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب وانما هو شيء رآه وعلل به قيل يدل على
 صحته ما عرف من ان العرب اذا شبهت شيئا بشيئ مكنت ذلك الشبه
 الذي لها وعمرت به الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا المضارع بالا سم
 فاعربوه تمموا ذلك المعني بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه
 ولما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمة وقوله
 الله نجاك بكفي سلمت كذلك ايضا شبهوا الوصل بالوقف في قولهم
 سببا وكل كلا وكما اجروا غير اللازم مجري اللازم في قوله فقلت
 اهي مرت ام عادي حلم وقوله ومن يتق فان الله معه كذلك اجروا
 اللازم مجري غيره في قوله تعالى على ان يحيى الموتى فاجري النصب
 مجري الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وكما حمل النصب على
 الجري المثني والجمع حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف وكما شبهت
 الياء بالالف في قوله كان ايديهن بالقاع الفرق حملت الالف على
 الياء في قوله ولا ترضاها ولا تملق وكما وضع الضمير المنفصل
 موضع المتصل في قوله قد ضمنت ايام الارض وضع المتصل موضع
 المنفصل في قوله الاك ديار فلما رأى سيبويه العرب اذا شبهت
 شيئا بشيئ فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه
 تشبيها لها ونميا لمعني الشبه بينهما حكم ايضا بان الحسن الوجه محمول
 على الضارب الرجل ولما كان النحاة بالعرب لاحقين وعلى سمتهم
 آخذين جاز لهم ان يروا فيه نحو ما رأوا ويحذوا على امثلتهم الذي

حَذَّوْا * قال ومن حمل الاصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهي اصول حملا على حذف الحركات له وهي زوايد وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو اصل عليهما وحمل ليس وعسي في عدم التصرف علي ما قلنا كما حملت ما علي ليس في العمل انتهى * وفي التذكرة لابي حيان ذكر بعضهم انه انما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل علي الفعل لان العطف نظيرا لتثنية فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان قال ابو حيان وهذا من حمل الاصل على الفرع لان العطف اصل التثنية الا ان يدعي انه في الفعل نظيرا لتثنية في الاسم * واما الثالث * فالنظير اما في اللفظ او في المعنى او فيهما * فمن امثلة الاول زيادة ان بعدما المصدرية والظرفية والموصولة لانهما بلفظ ما النافية ودخول لام الا بتداء علي ما النافية حملا لها في اللفظ علي ما الموصولة وتوكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ علي الناهية وحذف فاعل افعل به في التعجب لما كان شبهها لفعل الا مر في اللفظ وبناء باب حذام علي الكسر تشبيها به بذكر الكسر وتراكب وبناء حاشا الاسمية لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ومنها ادغام الحرف في مقاربه في المخرج * ومن امثلة الثاني جواز غير قايم الزيدان حملا علي ما قام الزيدان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان الابتداء اما ان يكون ذا خبر او ذا امر فوع يغني عن الخبر ومنها اهل ان المصدرية مع المضارع حملا علي ما المصدرية * ومن امثلة الثالث اسم التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل

التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزناو اصلا وافادة
 للمبالغة واجاز وا تصغير افعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل في ذلك
 قال الجوهرية ولم يسمع تضعيره الا في املح واحسن ولكن النحويون
 قاسوه فيما عداها * واما الرابع * فمن امثله النصب بلم حملا علي الجزم بلن
 فان الاولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل * وفي الجزولية قد يحمل الشئ
 علي مقابله وعلي مقابل مقابله وعلي مقابل مقابل مقابله مثال الاول
 لم يضرب الرجل حمل الجزم علي الجر مثال الثاني اضرب الرجل حمل
 الجزم فيه علي الكسر الذي هو مقابل للجر من جهة ان الكسر في البناء مقابل
 الجر في الارب و مثال الثالث اضرب الرجل حمل السكون فيه
 علي الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم
 مقابل للسكون (الخامسة) اختلف هل يجوز تعدد الاصول
 المقيس عليها لفرع واحد والا صح نعم ومن امثلة ذلك اي
 في الاستفهام والشرط فانها اعربت حملا علي نظيرتها بعض وعلي
 نقيضها كل * الفصل الثاني في المقيس * وهل يوصف بانه من كلام
 العرب ام لا * قال المازني ماقيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب
 قال الاتري انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول
 وانما سمعت البعض فقست عليه غيره فاذا سمعت قام زيد اجزت ظرف
 بشروكرم خالد * قال ابو علي وكذلك يجوز ان تبني بالحاق اللام ماشئت
 كقولك خرج جج ودخل وضرب من خرج ودخل وضرب علي
 مثال شمل وصعرد * قال ابن جني وكذلك تقول في مثال صحصح من

الضرب ضرب رب و من القتل قتل و من الشرب شرب و من الخروج
خرج و هو من العربية بلا شك وان لم تنطق العرب بواحد من هذه
الحروف قال فان قيل فقد منع الخليل لما انشد ترفع العزبة افا رفعنا قياسا
علي قول العجاج تقاعس العزبة افا قنعسا فدل على امتناع القياس في
مثل هذه الابنية فالجواب انه انما انكر ذلك لانه فيما لامه حرف حلق
والعرب لم تبني هذا المثال مما لامه حرف حلق خصوصا وحرف
الحلق فيه متكرر ذلك مستنكر عندهم مستثقل قال فثبت اذن ان كل
ما قيس علي كلامهم فهو من كلامهم ولهذا قال من قال في العجاج
وروبة انها قاسا اللغة وتصرفا فيها واقدا على ما لم يات به من قبلها
قال وذكر ابو بكر ان منفعة الاشتقاق لصاحبه ان يسمع الرجل
اللفظة فيشك فيها فاذا رأي الاشتقاق قابلا لها انس بها وزال
استيحاشه منها وهذا ثبت اللغة بالقياس قال في موضع آخر من الخصايص
من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين ان ما قيس علي كلام العرب فهو من
كلامهم نحو قولك في بناء مثل جعفر من ضرب ضرب و هذا من كلام
العرب ولو بنيت منه ضورب او ضيرب لم يكن من كلام العرب لانه قياس
علي الاقل استعمالا والاضعف قياسا انتهى ❖ الفصل الثالث في الحكم ❖
فيه مسألتان (الاولى) انما يقاس علي حكم ثبت استعماله عن
العرب وهل يجوز ان يقاس علي ما ثبت بالقياس والاستنباط ظاهر
كلامهم نعم * وقد ترجم عليه في الخصايص باب الاعتلال
بافعالهم قال من ذلك ان تقول اذا كان اسم الفاعل علي قوة تحمله

للضمير متي جرى على غير من هوله بصفة او صلة او حالا او خبر الم يتحمل
الضمير فما ظنك بالصفة المشبهة بالاسم الفا عل فان الحكم الثابت
للمقيس عليه انما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرفع للظاهر
حيث لا تلحقه العلامات (الثانية) قال ابن الانباري يختلف
في القياس على الاصل المختلف في حكمه * فاجازه قوم لان المختلف
فيه اذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه * ومنعه آخرون لان
المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون اصلا واجيب بانه يجوز ان
يكون فرعاً لشيء اصلاً لشيء آخر فان اسم الفا عل فرع على الفعل
في العمل واصل للصفة المشبهة وكذلك لات فرع على لا ولا فرع
على ليس فلا اصل للات وفرع على ليس ولاتنا قض في ذلك لاختلاف
الجهة . ومن امثلة * القياس على المختلف فيه ان يستدل على ان
الاتنصب المستثنى فتقول حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب ان يعمل
النصب كيا في النداء فان اعمال يا في النداء مختلف فيه فمنهم من قال انه
العامل ومنهم من قال فعل مقدر * الفصل الرابع * في العلة وفيها
مسائل * الاولى * قال صاحب المستوفي اذا استقرت اصول
هذه الصناعة علمت انها في غاية الوثاقة واذا تأملت عليها عرفت
انها غير مذخولة ولا متسمح فيها واما ما ذهب اليه غفلة العوام من
ان علل النحو تكون واهية وتمعلة واستدلوا على ذلك بانها ابداً
تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبعزل عن الحق وذلك
ان هذه الاوضاع والصيغ وان كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل

الا بتدآء والابتداع بل علي وجه الاقتدآء والا تباع ولا بد فيها من
التوقيف فمخ اذا صادفنا الصبغ المستعملة والاوزاع بمخال من الاحوال
و علمنا انها كلها او بعضها من وضع و اضع بحكيم جل و
علا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من
بين اخواتها فاذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب * وقال ابن جني في
الخصائص اعلم ان علل النحويين اقرب الي علل المتكلمين منها الي علل
المتفقهين وذلك انهم انما يحيلون علي الحس و يحتجون فيه بثقل الحال
او خفتها علي النفس وليس كذلك علل الفقه لانها انما هي اعلام وامارات
لوقوع الاحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالاحكام
التعبدية بخلاف النحوفان كله او غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته
قال سيبويه وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يجادلون به وجهها انتهى
نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم اذا عجز الفقيه عن
تعليل الحكم قال هذا تبديي واذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع
وفي موضع اخر من الخصائص لا شك ان العرب قد ارادت من العلل
والاغراض ما نسبناه اليها الا تري ان اطراد رفع الفاعل ونصب
المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه وعير ذلك من التشية
والجمع والاضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه فهل يحسن بذي
لب ان يعنقد ان هذا كله اتفاق وقع وتوارد انجبه فا نقلت فلعله شيء
طُبِعوا عليه من غير اعتقاد لعله ولا لقصد من القصد التي تنسبها اليهم بل
لان آخر امنهم حذا علي ما نهج للاول فقام به قيل ان الله انما هداهم

لذلك وجبلهم عليه لان في طباعهم قبولاً له وانطواء علي صحة الوضع فيه ونراهم قد اجتمعوا علي هذه اللغة وتواردوا عليها فاقبلت كيف تدعي الاجتماع وهذا الاختلافهم موجود ظاهر لا تري الى الخلاف في ما الحجازية والنيمية الى غير ذلك قيل هذا القدر والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به وانما هو في شئ من الفروع يسير فاما الاصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه وايضا فان اهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ علي لغته لا يخالف شيئاً منها فهل ذلك الا لانهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون ومع هذا فليس شئ من مواضع الخلاف علي قلته الا وله وجه من القياس يؤخذ به ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحشواً مهياً لاكثر خلافاً وتعداً واصافها فجاء عنهم جراً الفاعل ورفع المضاف اليه والنصب بحروف الجزم وايضا فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي

* الثانية * في اقسام العلل قال ابو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي في كتابه ثمار الصناعة اعتلالات النحويين صنفان علة تطرد علي كلام العرب وتنساق الي قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للاولي اكثر استعمالاً واشد تدولاً وهي واسعة الشعب الا ان مدار المشهورة منها علي اربعة وعشرين نوعاً وهي علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استئصال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظر وعلة نقيض وعلة حمل علي المعني وعلة مشاكلة وعلة معادلة وعلة قرب

ومجاورة وعلة وجوب وعلة جواز وعلة تغليب وعلة اختصار
وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة اصل وعلة تحليل وعلة اشعار وعلة
تضاد وعلة أولى وشرح ذلك ... النتائج ابن مكيوم في تذكرته (فقال) قوله
علة سماع مثل قولهم امرأة ثدياء ولا يقرب رجل اثنى ليس لك علة سوى
السماع * وعلة تشبيه مثل اعراب المضارع لمشابهة الاسم وبناء بعض
الاسماء لمشابتها الحروف * وعلة استغناء كاستغننا ثم بتر كتن ودع
* وعلة استثقال كاستثقالهم الواو في يعدل وقوعها بين ياء وكسرة * وعلة
فرق وذلك فيما ذهبوا اليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع
وكسرونون المثني * وعلة توكيد مثل ادخالهم النون الخفيفة والثقيلة
في فعل الامر لتأكيد ايقاعه * وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم
من حرف النداء * وعلة نظير مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيافي
الجزم حملا على الجر اذ هو نظيره * وعلة نقيض مثل نصبهم النكرة بلا
حملا على نقيضها ان * وعلة حمل على المعنى مثل فمن جاءه موعظة
ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ * وعلة
مشاكلة مثل قوله سلا سلا واغلا لا * وعلة معا دلة مثل جرهم مالا
ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادوا ايئنها فحملوا النصب على الجر في
جمع الموءنث السالم * وعلة مجاورة مثل الجر بالمجاورة في قولهم جحر ضب
خرب وضم لام الله في الحمد لله لمجاورتها الدال * وعلة وجوب وذلك
تعليلهم برفع الفاعل ونحوه * وعلة جواز وذلك ما ذكره في تعليل
الامالة من الاسباب المعروفة فان ذلك علة لجواز الامالة فيما اميل لا

لوجوبها * وعلة تغليب مثل وكانت من القانتين * وعلة اختصار مثل باب
الترخيم ولم يك * وعلة تخفيف كالادغام * وعلة اصل كاستحوذ ويؤكرم
وصرف مالا ينصرف * وعلة اولى كيقولهم ان الفاعل اولى برتبة
التقديم من المفعول * وعلة دلالة حال كقول المستهل الهلال لاي
هذا الهلال فحذف لدلالة الحال عليه * وعلة اشعار كقولهم في جمع
موسي موسون بفتح ما قبل الواو اشعاراً بان المحذوف الف * وعلة تضاد
مثل قولهم في الافعال التي يجوز الغاء هامتى تقدمت واكدت بالمصدر
او بضميره لم تلغ لما بين التاكيد والالغاء من التضاد * قال ابن مكتوم
واما علة التحليل فقد اعتاص على شرحها وفكرت فيها اياماً فلم
يظهر لي فيه شئ وقال الشيخ شمس الدين بن الصنابع
قدر ايتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي
حاكيا لها عن السلف في نحو الاستدلال علي اسمية كيف
بنفي حرفيتها لانها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا
فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعى انتهى (واما الصنف الثاني)
فلم يتعرض له «الجليسي ولاينه وقد بينه ابن السراج في الاصول
فقال اعتلالات النحويين ضربان ضرب منها هو المودي الي كلام
العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وضرب يسمى علة
العلة مثل ان يقولوا صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً وهذا ليس
يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب وانما يستخرج منه حكمته في الاصول
التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها * وقال ابن جني في

الخصايص هذا الذي سماه علة العلة انما هو تجوز في اللفظ فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة الا ترى انه اذا قيل فلم يرتفع الفاعل قال لاسناد الفعل اليه ولو شاء لا بتدا هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد انما ارتفع لاسناد الفعل اليه فكان مقنيا عن قوله انما ارتفع لانه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل ❖ الثالثة ❖ قال في الخصايص اكثر العلل مبناها على الايجاب بها كنصب الفضلة او ما شابهها ورفع العمدة وجر المضاف اليه وغير ذلك وعلى هذا مفاد كلام العرب وضرب آخر يسمى علة وانها هوفي الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك اسباب الامالة فانها علة الجواز لا الوجوب وكذا علة قلب واو وقت همزة وهي كونها انضمت ضمياً لازماً فانها مع ذلك يجوز ايقاؤها واوافعلتها بجوزة لا موجبة قال كذا كل موضع جاز فيه اعرابان فاكثر كالذي يجوز جعله بدلا وحالا وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي نحو مررت بزيد رجل صالح ورجلا صالحا فان علة الجواز ما جاز لا لوجوبه انتهى ❖ فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وان ما كانت موجبا يسمى علة وما كانت مجوزا يسمى سببا ❖ وقال في موضع آخر اعلم ان محصول مذهب اصحابنا ومنصرف اقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل فانها وان تقدمت ❖ علل الفقه فاكثرها يجري مجرى التخفيف والفرق فلو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وان كان على غير قياس مستثقلا كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميعة دون نصب الفاعل ورفع

المفعول وليست كذلك علل المتكلمين لانها لا قدرة على غيرها فاذن
 علل النحويين متاخرة عن علل المتكلمين متقدمة علل المتفقيين اذا عرفت
 ذلك فاعلم ان علل النحو بين ضربان واجب لا بد منه لان النفس
 لا تطبق في معناها غيره وهذا لاحق بعلل المتكلمين والآخر ما يمكن
 تحمله لكن على استكراه وهذا لاحق بعلل الفقهاء فالاول ما لا بد... للطبع
 منه كقلب الالف واوا للضممة قبلها واويا لكسرة قبلها ومنع الابتداء بالساكن
 والجمع بين الالفين المدتين اذ لا يكون ما قبل الالف الا مفتوحا فلو التقت
 الفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن والثاني ما يمكن النطق به على مشقة
 كقلب الواو واويا بعد الكسرة اذ يمكن ان تقول في عصا فير عصا فور
 ولكن يكره * قلت * ومن الاول تقدير الحركات في المقصور ومن الثاني
 تقدير الضمة والكسرة في المنقوص * وقال في موضع اخر اعلم ان
 اصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة
 والرفق * الرابعة * قال ابن الانباري اختلفوا في اثبات الحكم في
 محل النص بما اذا ثبت بالنص ام بالعلة * فقال الاكثرون بالعلة لا بالنص
 لانه لو كان ثابتا به لايها لادي الى ابطال اللاحق وسد باب القياس
 لان القياس حمل فرع على اصل بعلة جامعة فاذا فقدت العلة الجامعة
 بطل القياس وكان الفرع مقتبسا من غير اصل وذلك محال الا تري
 اننا لو قلنا ان الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمروا
 بالنص لا بالعلة لبطل اللاحق بالفسا عل والمفعول والقياس
 عليها وذلك لا يجوز * وقال بعضهم ثبت في محل النص بالنص

وفما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها
بالعلة الجامعة في جميع ابواب العربية واستدل لذلك بان النص مقطوع
به والعلة مظنونة واحالة الحكم على المقطوع به اولى من احواله على
المظنون ولا يجوز ان يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً لانه يودي
الى ان يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً
في حالة واحدة محال واجيب عن هذا الاستدلال بان الحكم انما ثبت
بطريق مقطوع به وهو النص ولكن العلة هي التي دعت الى اثبات
الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن ان العلة هي التي
دعت الواضع الى الحكم فالظن لم يرجع اليه ما وضع اليه القطع بل هما
متغايران فلا منافاة انتهي كلام ابن الانباري * الخامسة *

العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل
بالاستثقال والجواز والمثابرة ونحو ذلك وقد تكون مركبة من
عدة اوصاف اثنين فصاعد كالتعليل قلب ميزان بوقوع الياء ساكنة
بعد كسرة فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع
الامرين وذلك كثير جداً * وقد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط
بحيث لو اسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح * وقال ابن النحاس
في التعليقة + علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بان
مضاف الى علم بعلة مركبة من مجموع امرين وهو كثرة الاستعمال مع
التقاء الساكنين والنحاة لم يعللوه الا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه
من هند بنت عاصم على لغة من صرف هنداوان لم يلق هنا ساكنان

* وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما غل بها أولا * ومن العلل المركبة قول الزمخشري في المفصل في الذي ولا استطالتهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقلوا الذي يحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزوا بلام التعريف الذي في أوله وكذا فعلوا في التي * وقال ابن النحاس إنما التزموا الفصل بين أن إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلا لعله مركبة من مجموع أمرين وهما العوض من تخفيفها وإيلائها ما لم يكن يليها * السادسة * من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم خطأ ابن مالك البصريين في قولهم أن علة أعراب المضارع شأ بهته للاسم في حركاته وسكناته وإيها مه وتخصيصه فإن هذه الأمور ليست الموجبة لأعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولا يميزها إلا الأعراب فتول ما أحسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيدا أو الثاني نصبته أو الثالث جرته فلا بد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لأعراب المضارع فانك تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل ؟ النفي عن كل منهما علي انفراده وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط والثاني مستأنف ولا يبين ذلك إلا الأعراب بأن تجزم الثاني أيضا أن أردت الأول وتنصبه أن أردت الثاني وترفعه أن أردت الثالث * السابعة * قال ابن الأنباري

اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة فيجوزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم ما جاءت حات جتك وعسى الغوير أبو سا فان جاءت وعسى أجريا مجري صار فجعل لهما أسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز ان يجريا مجري صار في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جاءت حالتك اي صارت ولا جاء زيد قائما اي صار زيد قائما وكذلك لا يقال عسى الغوير انما ولا عسى زيد قائما باجرائه مجري صار واستدل على صحتها بانها ساوت العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك علما للصحة فلا اقل من ان لا يكون علما على الفساد وقال قوم انها علة باطلة لان العلة انما تزداد للتعدية وهذه العلة لاتعدية فيها واذا لم يكن متعدية فلا فائدة لها لانها لا ضرورة لها فالحكم فيها ثابت بالنص لابيها واجيب باننا لانسلم انها انما تزداد للتعدية فان العلة انما كانت علة لاخلالها ومناسبتها لاتعديتها ولا نسلم ايضا عدم فايدتها فانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد انه ممتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد ايضا ان الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة انتهى كلام ابن الانباري * وقال ابن مالك في شرح التسهيل عللوا سكون آخر الفعل المسند الى التاء ونحوه بقولهم لثلاثتوالي اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كأنطلق وانكسر ولا تتوالي فيه والسكون عام في الجميع انتهى * فمنع العلة القاصرة * الثامنة *

قال في الخصائص يجوز التعليل بعلمتين ومن امثلة ذلك قولك هو لاء مسلمي
 فان الاصل مسلموي فقلبت الواو ياءً لامرين كل منهما = موجب للقلب
 احدهما اجتماع الواو والياء وسبق الاولى منها بالسكون والاخر ياء المتكلم
 ابدا يكسر الحرف الذي قبلها فوجب قلب الواو ياءً او اذ غامها لم يكن
 كسر مائليه ومن ذلك قولهم سي في لاسيا اصله سوى قلبت الواو ياءً
 ان شئت لانها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة وان شئت لانها ساكنة قبل
 ياء فيها تان علتان احدهما كعلة قلب ميزان والاخرى كعلة طى ولي
 مصدر ري طويت ولويت وكل منهما موثرة * وقال في موضع اخر قد يكسر الشئ
 فيسأل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم الى شئ
 وآخرون الى غيره فيجب اذن تأمل القولين واعتقاد اقواهما ورفض
 الآخر فان تساويا في القوة لم ينكرا اعتقادها جميعا فقد يكون الحكم
 الواحد معلولا بعلمتين انتهى * وقال ابن الانباري اختلفوا في تعليل
 الحكم بعلمتين فصاعدا فذهب قوم الى انه لا يجوز لان هذه العلة مشبهة
 بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها الا بعلة واحدة فكذلك
 ما كان مشبها بها وذهب قوم الى جواز ذلك مثل ان يدل على كون
 الفاعل « منزلا منزلة الجزء من الفعل بعلة كونه يسكن لام الفعل في
 نحو ضربت و » بمنع العطف عليه اذا كان ضميرا متصلا و وقوع الاعراب
 بعده في الامثلة الخمسة واتصال تاء التانيث بالفعل اذا كان الفاعل
 مؤنثا وقولهم في النسب الى كنت كنتي وقولهم حبذا بالتركيب
 لا احبذه اي لا اقول حبذا وقولهم في مخصت مخصلا بالابدال طاء لتجانس

الصاد في الاطباق وهذا الابدال انما يكون في كلمة لا كلمتين فهذه ثمان
 عالي واستدل على جواز ذلك بان هذه العلة ليست موجبة وانما هي
 اشارة ودلالة على الحكم فكما يجوز ان يستدل على الحكم بانواع من
 الامارات والدلالات فكذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع من العلال
 واجيب بانه ان كان المعنى انها ليست موجبة كاللعل العقلية كالتحرك
 ولا يعلل الا بالحركة والعالمية لا تطل الا بعلم فسلم وان كان المعنى انها
 غير موثرة بعد الوضع على الاطلاق فممنوع كانها بعد الوضع بمنزلة
 العلل العقلية ينبغي ان تجري مجريها انتهى * التاسعة * يجوز تعليل حكمين
 بعلة واحدة قال في الخصائص سواء لم يتضادا او تضادا كقولهم مررت
 زيد فانه يستدل به على ان الجار معدود من جملة الفعل ووجه
 الدلالة منه ان الباء فيه معاقبة لهزمة النقل في نحو امررت زيدا
 فكما ان همزة افعل موضوع فيه كائن من جملة فكذلك ما عاقبها من
 حروف الجر ينبغي ان يعد من جملة لمعاقبة ما هو من جملة ويستدل به
 ايضا على ضد ذلك وهو ان الجار جار مجري بعض ما جره بدليل انه
 لا يفصل بينهما * فهذا تقديران مختلفان مقبولان في القياس متعلقان بالبشر
 والايناس فقال في موضع آخرياب في ان سبب الحكم قد يكون سببا
 لضده على وجه هذا باب ظاهر التدافع وهو مع استقراره صحيح وقم
 وذلكم كقولهم القود والحركة فان القاعدة في مثله الاعلال بقلب
 الواو والفاء لتحركها وافتتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها حرف
 اللين التابع لها فكان فعلا فعال فكما صح جواب وهيام صح باب القود

والغيب ونحوه فانت تري حركة العين التي هي سبب الاعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح وهذا مذهب غريب الماخذا انتهى * العاشرة * في دور العلة قال في الخصايص هو نوع طريف وذهب المبرد في وجوب اسكان لام نحو ضربت الي انه لحركة ما بعده من الضمير لثلاثا تتوالى اربع حركات وذهب ايضا في حركة الضمير من ذلك الى انها لسكون ما قبله فاعتل لهذا بهذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا قال هو نظير ما اجازه سيبويه في نصب الوجه من قولك الحسن الوجه وانه جعله تشبيها بالضارب الرجل مع ان جرّ الرجل تشبيها بالحسن الوجه الا ان مسألة سيبويه اقوي من مسألة المبرد ولان الشئ لا يكون علة نفسه واذ لم يكن كذلك كان من ان يكون علة علة بعده * الحادية عشرة * في تعارض العلل قال في الخصايص هو ضربان احدهما حكم واحد يتجاوز به علتان فاكثر والاخر حكمان في شئ واحد مختلفان دعت اليهما علتان مختلفتان فالاول ذكر في التعليل بعلمتين والثاني كاعمال اهل الحجاز ما واهمال بني تميم لها والا ولون لما رأوها داخلة علي المبتدأ والخبر دخول ليس عليها ونافية للحال نفيها اياها اجر وها في الرفع والنصب مجراها والا خزون لما رأوها حرقا داخلا بمعناه على الجملة المستقبلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزئها اجر وها مجري هل ولذلك كانت عند سيبويه اقوي قياسا من الحجاز وكذلك ليتما من الفاها الحقها باخواتها ومن اعملها الحقها بحروف الجرا اذا دخلت عليها ما وفرقت بينها وبين اخواتها بانها اشبه بالفعل في الافراد وعدد الحروف وكذلك هم الحقها

اهل الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات وبنو تميم يلحقونها العلامات
اعتباراً لاصل ما كانت عليه * الثانية عشرة * يجوز التعليل بالامور
العدمية كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الاعراب باختلاف
صيغة لحصول الامتياز بذلك * خاتمة * قال ابو القاسم الزجاجي في
كتاب ايضاح علل النحو القول في (علل النحو) اقول اولاً ان علل النحو
ليست موجبة وانما هي مستنبطة اوضاً عما ومقائيس وليست كالعلل
الموجبة الا المعلومة لها ليس هذا من تلك الطريق * وعلل النحو بعد هذا على
ثلاثة اضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية فاما التعليمية
فهى التى يتوصل بها الى تعليم كلام العرب لاننا لم نسمع نحن ولا غيرنا
كل كلامها منها لفظاً وانما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره مثال ذلك
انما لما سمعنا قام زيد فهو قايم وركب عمرو فهو راكب فعرفنا اسم الفاعل
قلنا ذهب فهو ذاهب واكل فهو آكل ومن هذا النوع من العلل قولنا ان
زيد اقايم ان قيل لم نصبتم زيد اقلنا بان لانها تنصب الاسم وترفع
الخبر لانا كذلك علمناه نعلمه وكذلك قام زيد ان قيل لم رفعتم زيد اقلنا لانه
فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط
كلام العرب واما (علته القياسية) فان يقال لم نصب زيد ابا ان في قوله
ان زيدا قايم ولو وجب ان تنصب ان الاسم والجواب في ذلك ان نقول
لأنها واخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه واعملت
اعماله لما ضارعت فالمنسوب بها مشبه بالمفعول لفظاً فهى تشبيهه من الافعال
ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب اخاك محمد وما اشبه ذلك اما

(العلل الجدلية النظرية) فكل ما يعتل به في باب ان بعده هذا مثل ان يقال فمن اي جهة شابهت هذه الحروف الافعال وبأي الافعال شبهتموها بالماضية ام المستقبل ام الحادثة في الحال وحين شبهتموها بالافعال لاى شئى عد لتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لانه هو الاصل. وذاك فرع فاي علة دعت الى الحاقها بالفرع دون الاصل الى غير ذلك من السوالات فكل شئى اعتل به جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر * وذكر بعض شيوخنا ان الخليل بن احمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ففيل له عن العرب اخذتها ام اخترعتها من نفسك فقال ان العرب نطق على سميتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها وعلت انا بما عندي انه علة لما علته منه فان اكن اصبحت العلة فهو الذي التمس وان يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل ان علة له ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام وقد صحت عنده حكمة بانها بالخبر الصادق او البراهين الواضحة والحجج اللامحة فكما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شئ منها قال انما فعل هذا هكذا لعله وسبب كذا العلة منحت له وخطرت ؟ محتمله ان تكون علة لتلك فجائز ان يكون الحكمي الثاني للدار فعل ذلك لليلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز ان يكون فعله بغير تلك العلة الا ان ما ذكره هذا الرجل محتمل ان يكون علة كذلك فان منحت بغيري علة لما علته من النحوي اليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها * وهذا كلام مستقيم

وانصاف من الخليل وعلى هذه الالوجه الثلاثة مدار علل جميع النحوي وهذا آخر كلام الزجاجة ﴿ ذلك مسالك العلة ﴾ احدها الاجماع بان يجمع اهل العربية على ان علة هذا الحكم كذا كما جماعهم على ان علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال (الثاني) النص بان ينص العربي على العلة قال ابو عمرو وسمعت رجلا من اليمن يقول فلان لغوت جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له انقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة ﴿ قال ابن جنى هذا الاعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذا لعل واجتج لتأنيث المذكور بما ذكره ﴾ قال وعن المبرد انه قال سمعت عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ولا الليل سابق النهار فقلت له ما تريد قال اردت سابق النهار فقليل له فهلا قلته قال لو قلته لكان اوزن قال ابن جنى في هذه الحكاية ثلاثة اعتراض لنا * احدها تصحيح قولنا ان اصل كذا وكذا * والثاني انها فعلت كذا الكذا الاثراء انما طلب الخفة بدل عليه قوله لكان اوزن اي اثقل في النفس من قولهم هذا درهم وازن اي ثقل له وزن * والثالث انها قد تنطق بالشئ غيره في نفسها اقوي منه لا يثارها التخفيف * وقال سيبويه سمعنا بعضهم يدعوا اللهم ضبعا وذيابا تفسر ما ثوي فهذا تصريح منهم بالعلة انتهى (الثالث) الايام كما روي ان قوما من العرب اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال من انتم فقالوا نحن نبوا عيان فقال انتم بنو ارشدان قال ابن جنى اشار الي ان الالف والنون زايدتان وان كان لم يتفوه بذلك غيران اشتقاقا اياه من العي بمنزلة قولنا نحن ان الالف والنون فيه زايدتان

ومن ذلك ايضا ما حكاه غير واحد ان الفرزدق حضر مجلس ابن ابي اسحاق فقال له كيف تشد هذا البيت

وعينان قال الله كونا فكانتا . . . فعولان بالالباب ما تفعل الحمر
فقال الفرزدق كذا انشد فقال ابن ابي اسحق ما كان عليك
لو قلت فعولين فقال الفرزدق لو شئت ان استبح لسبحت ونهض فلم
يعرف احد من المجلس ما اراد قال ابن جني لو نصب لا خبر ان الله
خلقهما وامرهما ان تفعل ذلك وانما اراد هاتعلان وكان هاتامة
غير محتاجة الي الخبر فكانه قال وعينان قال الله احداثا فحدثنا انتهى
فكان ذلك من الفرزدق ايماء الى العلة (الرابع) السبر والتقسيم بان يذكر
الوجوه المحتملة ثم يسبرها اي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه
قال ابن جني مثاله اذا سئلت من وزن مروان فتقول لا يخلو
اما ان يكون فعلا ن او مفعلا او فعوالا هذا ما يمتلئ ثم يفسد كونه مفعلا
او فعوالا بانها مثالان لم يجيئا فلم يبق الا فعلا ن * قال ابن جني وليس
ذلك ان تقول في التقسيم ولا يجوز ان يكون فعوالا او مفعوالا ونحو
ذلك لان هذه ونحوها امثلة ليست موجودة اصلا ولا قريبة من الوجود
بخلاف مفعال فانه ورد « قرمني وهو مفعال بالكسر كحرا ب وفعوال
ورد قريب منه وهو فعوال بالكسر كقرواس وكذلك تقول في مثل
ايمن من قرله يبري لها من ايمن واشتمل لا يخلو اما ان يكون افعلا
او فعلا ن او آ فعلا ن الاول كثير كالكب وفعلن له نظير في
امثلهم نحو تجلبن وعجلن وايفل نظيره اينق وفيعل نظيره صيرف ولا

يجوز ان يقول ولا يخلو ان يكون افعما ولا فعلا واقعا ونحو ذلك لان هذه
امثلة لا تقرب من امثلتهم فيحتاج الي ذكرها انتهى قال ابن الانباري
الاستدلال بالتقسيم ضربان * احدهما ان يذكر الاقسام التي
يجوز ان يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله وذلك مثل
ان يقول لوجازد خول اللام في خبر لكن لم يخل اما ان يكون لام
التاكيد اولام القسم بطل ان يكون لام التوكيد لانها انما حسنت
مع ان لا ثفاقهما في المعنى وهو التاكيد ولكن ليست بذلك وبطل ان تكون
لام القسم لانها انما حسنت مع ان لان ان تقع في جواب القسم كاللام ولكن
ليست كذلك واذا بطل ان تكون لام التوكيد ولا م القسم بطل ان
يجوزد خول اللام في خبرها * والثاني ان يذكر الاقسام التي يجوز ان
يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي يتعلق الحكم به من
جهة فيصح قوله وذلك كما ان يقول لا يخلو نصب المستثني
في الواجب نحو قام القوم الا زيدا اما يكون بالفعل المتقدم بتقوية
الا او بالالانها بمعنى استثني اولانها مركبة من ان المخففة ولا اولان
التقدير فيه الا ان زيد الم يقيم * والثاني باطل بنحو قام القوم غير زيد فان
نصب غير لو كان بالالصار التقدير الا غير زيد وهو يفسد المعنى وبانه
لو كان العامل الا بمعنى استثني لوجب النصب في النفي كما يجب في
الايجاب لانها فيه ايضا بمعنى استثني لجاز الرفع بتقدير امتنع لاستوائهما
في حسن التقدير كما اورد ذلك عضد الدولة علي بن علي حيث اجابه
ذلك * والثالث باطل بان ان المخففة لا تعمل وبان الحرف اذا ركب

عند المطالبة * فقال قوم لا يجب وذلك مثل ان يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فنقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على ساير الأفعال المتصرفه فيطالبه بوجه الاخالة والمناسبة واستدل لعدم الوجوب بان المستدل اتي بالدليل باركانه فلا يبقى عليه الا الاثبات بوجه الشرط وهو الاخالة وليس علي المستدل بيان الشروط بل يجب على المعارض بيان عدم الاخالة التي هي الشرط ولو كلفناه ان يذكر الاسئلة لكلفناه ان يستقل بالمناظرة وحده وان يورد الاسئلة ويجب عنها وذلك لا يجوز * وقال قوم يجب لان الدليل انما يكون دليلا اذا ارتبط به الحكم وتعلق به وانما يكون متعلقا به اذا بان وجه الاخالة واجيب بوجود الارتباط فانه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوي فاما المطالبة بوجه الاخالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود فلا يجب ذلك علي المدعي ولكن علي الخصم ان يقدح في الشهود وكذلك لا يجب علي المستدل ابراز الاخالة وانما علي المعارض ان يقدح انتهى (السادس) الشبه قال ابن الانباري وهو ان يحمل الفرع علي اصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصل وذلك مثل ان يدل على اعراب المضارع بانه يتخصص بعد شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم او بانه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم او بانه علي حركة الاسم وسكونه وليس شئ من هذه العلل هي التي وجب لها الاعراب في الاصل انما هو ازالة اللبس كما تقدم قال وقياس الشبه

عند المطالبة فقال قوم لا يجب وذلك مثل ان يدل على جواز تقديم
غير كان عليها فنقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على ما ير
الافعال المتصرفه فيطالبه بوجه الاخالة والمناسبة واستدل لعدم
الوجوب بان المستدل اني بالدليل باركانه فلا يبقى عليه الا الاثبات
بوجه الشرط وهو الاخالة وليس علي المستدل بيان الشروط بل يجب
على المعارض بيان عدم الاخالة التي هي الشرط ولو كلفناه ان يذكر
الاسئلة لكلفناه ان يستقل بالمناظرة وحده وان يورد الاسئلة ويبين عنها
وذلك لا يجوز * وقال قوم يجب لان الدليل انما يكون دليلا اذا
ارتبط به الحكم وتعلق به وانما يكون متعلقا به اذا بان وجه الاخالة
واجب بوجود الارتباط فانه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت
عليه البينة بعد الدعوي فاما المطالبة بوجه الاخالة والمناسبة فبمنزلة
عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعي ولكن على الخصم ان يقدح
في الشهود وكذلك لا يجب على المستدل ابراز الاخالة وانما على المعارض
ان يقدح انتهى (السادس) الشبه قال ابن الانباري وهو ان يحصل
الفرع على اصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في
الاصل وذلك مثل ان يدل على اعراب المضارع بانه يتخصص بعد
شياعه كما ان الاسم يتخصص بعد شياعه فكما ان مربا كالاسم
او بانه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم او بانه علي
حركة الاسم وسكونه وليس شئ من هذه الطل في التي وجب لها
الاعراب في الاصل انما هو ازالة الين كما تقدم حال وقياس الشبه

قياس صحيح يجوز التمسك به في الاصح كقياس العلة (السابع) الطرد قال
ابن الانباري وهو الذي يوجد معه الحكم ونفقد الاخالة في العلة واختلفوا
في كونه حجة * فقال قوم ليس بحجة لان مجرد الطرد لا يوجب عليه الظن
الا ترى انك لو علمت بناء ليس بعدم التصرف لا طراد البناء في كل فعل غير
متصرف واعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لا طراد الاعراب في
كل اسم غير منصرف لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن ان بناء
ليس لعدم التصرف ولا ان اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف بل
نعلم يقينا ان ليس انما هي لان الاصل في الافعال البناء وان ما لا ينصرف
انما اعراب لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا ثبت بطلان
هذه العلة مع اطرادها علم ان مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بد
من اخالة او شبه يدل على ان الطرد لا يكون علة لانه لو كان
علة لادي الى الدور الاتري انه اذا قيل له ما الدليل على صحة دعواك
فيقول ان ادعي ان هذه علة في محل آخر فاذا قيل له وما الدليل على
انها علة في محل آخر فيقول دعواي انها علة في مسئلتنا فدعواه دليل على
صحة دعواه فاذا قيل له ما الدليل على انها علة في الموضوعين معاً فيقول
وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها علة في الموضوعين
معاً فيقول وجود الحكم معها في كل موضع دليل على انها علة فاذا قيل
له ان الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل على ان
الحكم يثبت بهما في المحل الذي هو فيه فيقول كونها علة فاذا قيل له وما
الدليل على كونها علة فيقول وجود الحكم معها في كل موضع ووجدت

والصواب بني ... هكذا تكررت العبارة في المنقول عنها مع زيادة على فيه

فيه فيصير الكلام دوراً* وقال قوم انه حجة واحتجوا على ذلك بان قالوا الدليل على صحة العلة ان يكون هو العلة بل ينبغي ان يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد لان نظريتان بعد ثبوت العلة ورد الثاني بان العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها ورد الثالث بانه تمسك بالطرد في اثبات الطرد فان ما فيه اخالة او شبه لم يكن حجة لكونه قياساً لقباو تسمية بل لما فيه من الاخالة والشبه المقلب على الظن وليس ذلك موجوداً في الطرد فوجب ان يكون حجة انتهى (الثامن) الغاء الفارق وهو بيان ان الفرع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما مثاله قياس «الظرف على المجرور في» بجامع ان لا يفارق بينهما فانهما يستويان في جميع الاحكام وانما وقع الخلاف في هذه المسئلة* ذكر القوادح في العلة* منها النقض قال ابن الانباري في جدله وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يري تخصيص العلة* وقال في اصوله الا كثرون على ان الطرد شرط في العلة وذلك ان يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما اسند اليه الفعل في كل موضع لوجود علة الاسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وانما كان شرطاً لان العلة العقلية لا تكون الا مطردة ولا يجوز ان يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية وقال قوم ليس بشرط فيجوز ان يدخلها التخصيص لانها دليل على الحكم يجعل جاعل

فصارت بمنزلة الاسم العام فكذلك ما كانت في معناه وكما
يجوز التمسك بالعموم المخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة وعلي
الاول قال في الجدل مثال النقض ان يقول انما بُنيت حذام
وقطام ورقاش لا جتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث
والعدل فيقول هذا ينتقض بأذريجان فان فيه ثلاث علل
بل اكثر وليس بمبني قال والجواب عن النقض ان نمنع مسألة
النقض ان كان فيها نقص او بدفع النقض باللفظ او بمعنى في اللفظ
فالمنع مثل ان يقول انما جاز النصب في نحو بازيد الظريف حملا
على الموضع لانه وصف لمنادي مفرد مضموم فيقال هذا
ينتقض بقولهم يا ايها الرجل فان الرجل وصف لمنادي
مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب ويمنع على مذهب من يرى
جوازه والدفع باللفظ مثل ان يقول في حذام المبتدأ كل
اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فيقال هذا
ينتقض قولهم اذا زيد جاءني اكرمه فزيد قد تعري من العوامل
اللفظية ومع هذا فليس بمبتدأ فنقول قد ذكرت في الحذام يدفع
النقض لاني قلت لفظا او تقديرا رهوان تعري لفظا لم يتعر
تقديرا فان التقدير اذا جاءني زيد والدفع بمعنى في اللفظ مثل
ان يقول انما ارتفع بكتب في نحو مررت برجل كتب فانه فعل
قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس برفوع فنقول قيام الفعل مقام الاسم
انما يكون موجبا للرفع اذا كان الفعل معربا وهو الفعل المنفارع نحو يكتب

وكتب فعل ماضٍ والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الاعراب فلما لم يستحق شيئا من جنس الاعراب منع الرفع الذي هو نوع منه فكأننا قلنا هذا النوع المستحق للاعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع فلا يرد النقص بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئا من الاعراب اما على من يري تخصيص العلة فان النقص غير مقبول (ومنها تخلف العكس) بناء على ان العكس شرط في العلة وهو راى الاكثرين وهو ان تقدير الحكم عند عدم العلة كعدم رفع الفاعل لعدم اسناد الفعل اليه لفظاً او تقدير او عدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً او تقديرًا * وقال قوم انه ليس بشرط لان هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه * مثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحوزيد اما ملك انه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدربل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوبا بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل (ومنها عدم التاثير) وهو ان يكون الوصف لا مناسبة فيه * قال ابن الانباري الاكثر على انه لا يجوز الحاق الوصف بالعلة مع عدم الا خالة سواء كانت لدفع نقض او غيره بل هو حشو في العلة وذلك مثل ان يدل على ترك صرف حبل فنقول انما امتنع من الصرف لان في آخره الف التانيث المقصورة فذكر المقصورة حشو لانه لا اثر له في العلة لان الف التانيث لا يستحق الا ان يكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتانيث فقط الا ترى ان الممدودة

سبب مانع أيضاً فوجب علي عدم الجواز لانه اخالة فيه ولا مناسبة
 وإذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلاً وإذا لم يكن دليلاً لم يجز الحاقه بالعلة
 * وقال قوم اذا ذكر لدفع النقص لم يكن حشوا لان الاوصاف في العلة
 تفتقر الي شيئين احدهما ان يكون لها تأثير والثاني ان فيها احترازاً فكما
 لا يكون ماله تأثير حشواً فكذلك لا يكون مافيه احتراز حشواً * وقال ابن
 جني في الخصائص قد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث
 لو اسقطت لم تقدرح فيها كقولهم همزا وائل اصله او اول فلما اكتنف
 الالف واوان وقربت الثانية منها من الطرف ولم تؤثر اخراج ذلك
 علي الاصل ثبنيها علي غيره من المغيرات في معناه وليس هناك قبل
 الطرف مقدرة وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك فابدلت الواو همزة فصار
 او ايل فهذه علة مركبة من خمسة اوصاف محتاج اليها الا الخامس فقولك
 ولم يؤثر الي آخره احتراز من نحو قوله تسمع من سدالها عوا ولا وقولك
 وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله وكحل العينين بالعواور لان
 اصله عوا وير وقولك وكانت الكلمة جمعاً غير محتاج اليه لانك لو لم
 تذكر لم يخل ذلك بالعلة الاثري انك لو بنيت من قلت وبعث واحداً
 علي فواعل او افاعل لهمت كما تهمز في الجمع لكنه ذكرنا بنا من
 حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعوا الي قلب الواو
 ياء في نحو حفي ودلى فذكر هنا تأكيد الاوجوب * قال ولا يجوز زيادة صفة
 لا تأثير لها اصلاً البتة كقولك في رفع طلحة من نحو جاءني طلحة انه لا سناد للفعل
 اليه ولانه موند او علم فذكر التانيث والعلية لغو لا فائدة له انتهى

(ومنها القول بالوجوب) قال ابن الانباري في جدله وهوان
يسلم للمستدل ما اتخذ موقفا للعلّة مع استبقاء الخلاف ومتى توجه
كان المستدل منقطعا فان توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد
منقطعا مثل ان يستدل البصري علي جواز تقديم الحال علي عاملها
الفعل المتصرف نحو راكبا جاء زيد فيقول جواز تقديم معمول الفعل
المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال فيقول له الكوفي
انا اقول بموجبه فان الحال يجوز تقديمها عندي اذا كان ذوالحال
مضمرا * والجواب ان يقدر العلة علي وجه لا يمكنه القول بالوجوب بان
يقول عنيت ما وقع ما وقع الخلاف فيه وعزمته بالالف واللام فتناوله
وانصرف اليه وله ان يقول هذا قول بموجب العلة في بعض
الصور مع عموم العلة جميعا فلا يكون قولا بموجبها (ومنها
فساد الاعتبار) قال ابن الانباري وهوان يستدل بالقياس مسألة في
مقابلة النص عن العرب كان يقول البصري الدليل علي ان ترك
صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر لان الاصل في الاسم الصرف
فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لادّي ذلك الي ان نردّه عن
الاصل الي غير اصل فوجب ان لا يجوز قياسا علي مد المقصورة * فيقول
له المعارض هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب
وهو لا يجوز فانه قد ورد النص عنهم في آيات تركوا فيها صرف
المنصرف للضرورة * والجواب الطعن في النقل المذكور اما في اسناده
وذلك من وجهين احدهما ان يطالعه باثباته وجوابه ان يسند

ويحمله علي كتاب معتمد عند اهل اللغة والثاني القدح في رواية
وجوابه ان يدي له طريقا آخر واما في متنه وذلك من خمسة اوجه
احدها التأويل بان يقول الكوفي الدليل علي ترك صرف المنصرف قوله
وممن ولد وا عامر + ذو الطول وذو العرض

فيقول له البصري انما لم بصرف لانه ذهب به الي القبيلة والحمل علي
المعنى كثير في كلامهم * والثاني الممارسة بنص آخر مثله
فيتسا قطان ويسلم الاول كان يقول الكوفي الدليل علي ان اعمال
الاول في باب التنازع اولى قول الشاعر وقد نعى بها ونري عصورا
فيقول له البصري هذا معارض بقول الآخر

ولكن تصفالو سبيت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم
* والثالث اختلاف الرواية كان يقول الكوفي الدليل علي جواز
مد المقصورة قوله

سيفنني الذي اغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء

فيقول البصري الرواية غناء بفتح الغين وهو ممدود * الرابع منع
ظهور دلالة علي ما يلزم منه فساد القياس كان يقول البصري
الدليل علي ان المصدر اصل للفعل انه يسمى مصدرا والمصدر
هو الذي تصدر عنه الابل فلو لم يصدر عنه الفعل والالما سمي
مصدرا فيقول الكوفي هذا حجة لنا في ان الفعل اصل للمصدر
فانه انما يسمى مصدر لانه مصدر عن كما يقال مركب فاره ومشرب
عذب الي مركوب ومشروب (ومنها فساد الرضع) قال ابن الانباري

وهو ان يعلق على العلة ضد المقتضى كان يقول الكوفي انما جاز التعجب من السواد والبياض دون ساير الالوان لانها اصلا الالوان فيقول له البصري قد عقلت على العلة ضد المقتضى لان التعجب انما امتنع من ساير الالوان المرومها * وهذا المعنى في الاصل ابلغ منه في الفرع فاذا لم يجز ما كان فرعاً للملازمة المحل فلا يجوز مما كان اصلاً وهو ملازم للمحل اولى * والجواب ان بين عدم الضدبة او يسلم له ذلك وبين انه يقضى ما ذكره ايضا من وجه آخر (ومنها المنع لليلة) قال ابن الانباري وقد يكون في الاصل والفرع * فالاول كان يقول البصري انما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي فاشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فيقول له الكوفي لا نسلم ان الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ * والثاني يقول البصري الدليل على ان فعل الامر مبني لان دراك وتراك ونحوهما من الاسماء الانفعال مبنية لقيامها مقامه ولو لا انه مبني والالما بني ما قام مقامه فيقول له الكوفي لا نسلم ان تحودراك انما بني لقيامه مقام فعل الامر بل لتضمنه لام الامر * والجواب عن منع العلة ان تدل على وجودها في الاصل والفرع بما يظهر به فساد المنع (ومنها المطالبة بتصحيح العلة) قال ابن الانباري والجواب ان يدل على ذلك بشيئين التاثير وشهادة الاصول * فالاول وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها كان يقول انما بُنيت قبل وبعد علي الضم لانها اقتطعت عن الاضافة فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة فيقول لتاثير وهو وجود البناء لوجود هذه

العلة وعدمه لعدمها الا تري انه اذا لم يقطع عن الاضافة يعرب فاذا
اقتطع عنها بني فاذا عادت الاضافة عاد الاعراب * والثاني
كان يقول انما بُنيت كيف واين ومتي لتضمنها معني الحرف فيقال وما
الدليل علي صحة هذه العلة فيقول ان الاصول تشهد وتدل علي
ان كل اسم يضمن معني الحرف وجب ان يكون مبنيا (ومنها المعارضة)
قال ابن الانباري وهو ان يعارض المستدل بعلة مبتدأة
والا كثرون علي قبولها لانها وقعت العلة وقيل لا تقبل لانها تصد لنصب
الاستدلال وذلك رتبة المسؤل لا السائل * مثالها ان يقول الكوفي
في الاعمال انما كان اعمال الاول اولي لانه سابق وهو صالح للعمل
فكان اعماله اقوي لقوة الابتداء والعناية به فيقول البصري هذا معارض
بان الثاني اقرب الي الاسم وليس في اعماله نقص معني فكان اعماله
اولي * تنبيه * قال ابن الانباري ذهب قوم الي انه لا يجب علي
السائل ترتيب الاسئلة بل له ان يوردها كيف يشاء لانه جاء مستفهما
مستعلما وقال آخرون يجب ترتيبها فعلي هذا اول الاسئلة فساد الاعتبار
وفساد الوضع لان المعارض يدعي ان ما بظنه قياسا ليس مستعملا في موضعه
فقد صادم اصل الدليل والقول بالموجب لانه تبين انه لم يدل في محل الخلاف
ولا حاجة الي الاعتراض والمنع ثم المطالبة لان المنع انكارا العلة والمطالبة
اقرار باله والاقرار بعد الانكار يقبل والانكار بعد الاقرار لا يقبل
ثم النقص لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقص فكان
تاخيرها عن المطالبة اولي لان المطالبة لا تتوجه علي علة منقوضة ثم المعارضة

لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل فهي بمنصب الاسندلال اشبه
 منها بالسؤال ﴿ تذييب ﴾ قال ابن الانباري السؤال طلب الجواب
 بأداته ومبناه على سائل ومسئول به ومسئول عنه * فالسائل ينبغي
 له القصد قصد المستفهم ولهذا قال قوم انه ليس له مذهب والجمهور
 على انه لا بد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام فتذهب فائدة النظر وان
 يسأل عما يثبت فيه الاستبهام فقد قيل ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه
 الاستفهام كان يسأل عن حد النحو واقسام الكلام فان سأل عن وجود
 النطق والكلام كان فاسدا وان لا يسأل الا عن ما بلام مذهب لم يسمع
 منه كان يسأل الكوفيين عن الابتداء لما كان عمله الرفع دون
 غيره فانه لا يري انه عامل البتة وان لا ينقل من سوال الى سوال
 فان انتقل عد منقطعا * والمسئول به ادوات الاستفهام المعروفة وليكن
 مفهوما غير مبهم كان يقول ما نقول في اشتقاق الاسم فان كان
 مبهما غير مفهوم لم يستحق الجواب كان يقول ما نقول في الاسم لانه
 لا يدرى اسأل عن حده ام اشتقاقه ام غير ذلك * والمسئول منه
 كونه اهلا بان يكون من اهل فن السؤال كالتحوي عن النحو والتصريف
 عن التصريف وعليه ان ياخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال
 فان سكت بعده كان قبيحا وكذا لك ان ذكر الجواب وسكت عن ذكر
 الدليل زنا طويلا كان قبيحا * ولم منقطعا لاحتمال ان يكون سكوته
 لتفكيره في ايراد الدليل بعبارة ادل على الغرض وقيل يعد
 منقطعا لانه تصدي لنصب الاستدلال فينبغي ان يكون

الدليل معدا في نفسه * والمسئول عنه ينبغي ان يكون مما يمكن ادراكه
 كانه نواع الحركات فان كان لا يمكن كاعداد جميع الالفاظ والكلمات
 الدالة علي جميع المسميات كان فاسدا لتعذر ادراكه فلا يستحق
 الجواب عنه والجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان
 فان كان السؤال عاما وجب ان يكون الجواب عاما وقال قوم يجوز
 الفرض في بعض الصور كان يسأل عن جواز تقديم الخبر المبتدأ فله
 ان يفرض في المفرد وله ان يفرض في الجملة لان من سأل عن الكل فقد
 سأل عن البعض وقال آخرون لا يجوز في الجواب وانما يجوز في الدليل
 لثلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال انتهى * مسألة الدور * قال
 في الخصائص وذلك ان نودي الصيغة الي حكم مامثله مما يقتضي التغيير
 فان انت غيرت صرت الي مراجعة مثل مامنه ربت فحينئذ يجب ان
 تقيم علي اول رتبة وذلك كان تبني من قويت مثل رسالة فانك تقول
 قواء ثم تكسرهما علي قواء ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرّفها بعد الف
 ساكنة فتقول قواو فيجتمع بين واوين مكثي الف التكسير ولا
 حاجز بين الاخيرة والطرف فان انت فررت من ذلك وقلت اهمز كما
 همزت في اوائل لزمك ان تقول قواء كما كان اولا وتصير هكذا تبدل من
 الهمزة واوا ثم الواو همزة الي مالا نهاية له فاذا ادّت الصيغة الي نحو هذا
 وجبت الاتامة علي اول رتبة ولا يعدل عنها * مسألة في اجتماع ضد ين *
 قال في الخصائص اعلم ان التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند
 اهل الكلام فاذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطاري

ويزول الا ول وذلك كلام التعريف اذا دخلت علي المنون
فحذف لها تنوينه لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير فلما اراد فاعلي الكلمة
تضاد افكان الحكم للطاري وهو اللام وهذا جار مجري الضدين
المتراد فين علي المحل الواحد كالا بيض يطراً عليه السواد والساكن نظراً عليه
الحركة وكذلك ايضا حذف التنوين لاضافة وحذف تاء
التانيث لياء النسب ❖ مسألة في التسلسل ❖ قال الاندلسي في
شرح المفصل من قال بان العامل في الصفة مقدراً جاز الوقف علي زيد
من قولك جاءني زيد العاقل وابتداء العاقل لان تقديره : عند جاءني
العاقل فكان جملة والجملة مستقبلة فوجب ان يوقف ويبتدى بها
وهذا فاسد يؤدي الي ان التسلسل اذا قدر جاءني العاقل والصفة
لا بد لها من موصوف فيكون التقدير جاءني زيد العاقل ثم يقدر
ايضا جاءني العاقل ويكون التقدير ايضا جاءني «العاقل وهكذا ابدا
متي ؟ اولي العامل الصفة قدر بينها موصوف ومتي استقل العامل
بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر الي ما لا يتناهي وذلك محال
فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور انه لا يجوز الوقف علي الموصوف
دون الصفة انتهى ❖ مسألة ❖ القياس جلي وخفي فمن الاول
قياس حذف التنوين من المثني في صلة الالف واللام علي حذف
النون من الجمع فيها فان الاول لم يسمع بخلاف الثاني قال ابو حيان
وقياس المثني علي الجمع قياس جلي ❖ خاتمة ❖ قد يجتمع السماع
والاجماع والقياس دليلاً علي مسألة ❖ قال في شرح التسهيل الاجماع

اما السماع الباء في خبر ما التيمية خلافا للفارسي والزمخشري ويدل عليه السماع والقياس والاجماع اما السماع فلو جود ذلك في اشعار بني تميم ونثرهم واما القياس فلان الباء دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بدليل دخولها بعد ما المكفوفة وبعد هل واما الاجماع فنقله ابو جعفر الصغار

﴿ الكتاب الرابع في الاستصحاب ﴾

﴿ قال ابن الانباري ﴾ هو ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند عدم دليل النقل عن الاصل * قال وهو من الادلة المعتبرة كما استصحاب حال الاصل في الاسماء وهو الاعراب حتى يوجد دليل البناء وحال الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد دليل الاعراب * وقال في الانصاف اجمع البصريون على عدم تركيب كم بان الاصل الافراد والتركيب فرع ومن تمسك بالاصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الاصل افتقر الى اقامة دليل لعدوله عن الاصل واستصحاب الحال احدا لادلة المعتبرة * وقال في موضع آخر منه احتج البصريون على انه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعنا على ان الاصل في حروف الجران لا تعمل مع الحذف وانما تعمل معه في بعض المواضع اذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي في ما عداه على الاصل * والتمسك بالاصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الادلة المعتبرة انتهى ﴿ وقال ابن مالك ﴾ من قال ان كان واخراستها لا تدل على الحدث

فهو مردود بان الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل
 اخراجهما عن الأصل الا بدليل ﴿قلت﴾ والمسائل التي استدلت فيها النحاة
 بالأصل كثيرة جدا التحصي كقولهم الأصل في البناء السكون الا
 الموجب تحريكه والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها
 من الاشتقاق ونحوه الأصل في الاسماء الصرف والتذكير
 وقبول الاضافة والاسناد ﴿وقال الاندلسي﴾ في شرح المفصل استدلت
 الكوفيون على ان الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بان قالوا اجمعنا
 على ان الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع فوجب ان يكون
 كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب ﴿وقال ابن الانباري﴾
 في اصوله استصحاب الحال من اضعف الادلة ولهذا لا يجوز التمسك
 به ما وجد هناك دليل الا تري انه لا يجوز التمسك به في الاعراب
 الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف او تضمين معناه * وكذلك
 لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة
 الاسم * وقال في جدله الاعتراض علي الاستدلال باستصحاب بان
 يذكر دليلا يدل علي زواله بان يدل الكوفي علي زواله اذا تمسك
 البصري به في بناء فعل الامر فتبين ان فعل الامر مقتطع في المضارع
 وما خوذ منه والمضارع قد شبه الاسماء وزال عنه استصحاب البناء
 وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الامر * والجواب ان يبين ان ماتوهمه
 دليلا لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحا

❖ الكتاب الخامس في ادلة شتى ❖

قال ابن الانباري اعلم ان انواع الاستدلال كثيرة لا تحصر
 ❖ منها الاستدلال بالعكس ❖ كان يقول لو كان نصب الظرف
 في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي ان يكون الاول منصوبا لان
 الخلاف لا يكون من واحد وانما يكون من اثنين فلو كان الخلاف
 موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الاول
 فلما لم يكن منصوباً دل على ان الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني
 ❖ ومنها الاستدلال ببيان العلة ❖ قال ابن الانباري وهو ضربان
 احدهما ان يبين علة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف
 يوجد بها الحكم * والثاني ان يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع
 الخلاف ليعدم الحكم * فالاول كان يستدل من اعمل اسم الفاعل في
 محل الاجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه فوجب ان يكون
 عاملاً * والثاني كان يستدل من ابطال عمل ان المخففة من الثقيلة فيقول
 انما عملت ان الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ان لا يعمل
 ❖ ومنها الاستدلال بعدم ❖ الدليل في الشئ على نفيه قال ابن
 الانباري وهذا انما يكون في ما اذا ثبت لم يخف دليله فتستدل بعدم
 الدليل على نفيه * كان يستدل على نفي ان الكلمات اربعة وعلى نفي ان
 انواع الاعراب خمسة فيقول لو كانت الكلمات اربعة وانواع
 الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل ولو كان على ذلك دليل لعرف
 مع كثرة البحث وشدة الفحص فلما لم يعرف ذلك دل على انه لا

دليل فوجب ان لا يكون الكلمات اربعة ولا انواع الاعراب
 خمسة * قال وقد زعم بعضهم ان الثاني لا دليل عليه وليس كذلك لان الحكم
 بالنفي لا يكون الا عن دليل كما ان الحكم بالاثبات لا يكون الا عن
 دليل فكما يجب الدليل على المثبت يجب ايضا على النافي
 ❖ ومنها الاستدلال بالاصول ❖ قال ابن الانباري كان يستدل علي ابطال
 ان رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم ذلك يؤدي الى خلاف
 الاصول لانه يؤدي الى ان يكون الرفع بعد النصب والجزم وهذا
 خلاف الاصول لان الاصول تدل علي ان الرفع قبل النصب لان
 الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول فكما ان الفاعل قبل المفعول
 فكذلك الرفع قبل النصب * وكذلك تدل الاصول ايضا علي ان
 الرفع قبل الجزم لان الرفع في الاصل من صفات الاسماء والجزم من
 صفات الافعال فكما ان رتبة الاسماء قبل الافعال فكذلك الرفع
 قبل الجزم * فان قيل فوجب ان الرفع في الاسماء قبل الجزم في الافعال
 فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم قلنا لان اعراب الافعال
 فرع علي اعراب الاسماء واذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في
 الفرع لان الفرع يتبع الاصل ❖ ومنها الاستدلال بعدم النظم ❖
 ولم يذكره ابن الانباري وذكره ابن جني وهو كثير في
 كلامهم وانما يكون دليلا علي النفي لا علي الاثبات * وقد
 استدل المازني ردا علي من قال ان السين وسوف ترفعان الفعل
 المضارع بانالم نربما ملا في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال تعالى

ولسوف يعطيك ربك * قال في الخصايص وانما يستدل بعدم النظر علي
النفي حيث لم يقيم الدليل على الاثبات فان قام لم يلتفت اليه لان
ايجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو لانس به لا للحاجة اليه (مثاله)
اندلس فان همزة ونوته زايدتان فوزنه أنفعل وهو مثال لا نظيره
لكن قام الدليل على ما ذكرنا لان النون زائدة لاحالة اذ ليس
في ذوات الخمسة شيء علي فعلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع
العين واذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة احرف اصول الدال
واللام والسين وفي اولها همزة ومتي وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة
* ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها
الزيادة من اولها الا في الاسماء الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه
فقد وجب اذن ان الهمزة والنون زايدتان وان الكلمة بهما على
وزن أنفعل وان كان مثالا لا نظيره فان اجتمع الدليل والنظر
فهو الغاية كنون عنبر فالدليل يقتضي كونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر
والنظر موجود وهو فعلل انتهى * وقال الخضر اوي اذا ورد شيء
حمل على القياس وان لم يوجد له نظير ❖ ومنها الاستحسان ❖ قال
في الخصايص دلالة ضعيفة غير مستحكمة الا ان فيه ضربا من الاتساع
والتصرف من ذلك تركك الاخف الى الاثقل من ضرورة نحو الفتوي
والتقوي فانهم قلبوا الياء هنا واوا من غير علة قوية بل ارادوا الفرق
بين الاسم والصفة في اشياء كثيرة لا يوجبون علي انفسهم الفرق بينهما
فيها * من ذلك قولهم في تكسر حسن حسان فهذا كجبل وجبال وفي

غفور غفر كعمود وعمدو لسنا ندفع ان يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة
 في اشياء غير هذه الا ان جميع ذلك انما هو استحسان لا عن ضرورة
 علة فليس بجار مجري رفع الفاعل ونصب المفعول لانه لو كان واجبا
 لجاء في جميع الباب مثله * ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهها على اصل بانه
 نحو استحوذوا طولت الصدود ومطية للنفس * ومنه ما يبقى الحكم فيه
 مع زوال علتة كقولك ولا تسال الاقوام عند المياثق فان الشائع في
 جمع ميثاق موثق برؤ الواو الى اصلها لزوال العلة الموحبة لقلبها ياء
 وهي الكسرة لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه ابقاء القلب وان
 زالت العلة من حيث ان الجمع غالبا تابع لمفردة اعلا لا و تصحيحا
 قال ابن جنى قياس تحقيره على هذه اللغة ان يقال مِيثِيق * ومنه ما ذكره
 صاحب البديع قال اذا اجتمع التعريف العلمى والتانيث السماعي
 او العجمة في ثلاثي ساكن الوسط كهند ونوح فالقياس منع الصرف والاستحسان
 الصرف لحفته * وقال ابن الابناري اختلفوا في الاخذ بالاستحسان
 فقال قوم انه غير ما خوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس وقال
 آخرون انه ما خوذ به واختلفوا فيه فقل هو ترك قياس
 الاصول لدليل وقيل هو تخصيص العلة فمثال ترك قياس الاصول
 ما تقدم في الكلام على رفع المضارع ومثال تخصيص العلة ان تقول
 انما جمعت ارض بالواو والنون فقل ارضون عوضا من حذف تاء
 التانيث لان الاصل ان يقول في ارض ارضة فلما حذفت التاء جمعت
 بالواو والنون عوضا عنها وهذه العلة غير مطردة لانها تنقض بشمس

ودارو قدر فان الاصل فيها شمسة ودارة وقدرة ولا يجوز ان تجمع
بالواو والنون ❖ ومنها الاستقراء ❖ اسند لوابه في مواضع منها انحصار
الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف ومنها الدليل المسمي بالباقي
كقولنا الدليل يقتضي ان لا يدخل الفعل شئ من الاعراب لكون
الاصل فيه البناء لعدم العلة المقتضية للاعراب وقد خولف هذا
الدليل في دخول الرفع والنصب علي المضارع لغة اقتضت ذلك ففي
الجر على الاصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع
❖ الكتاب السادس في التعارض والترجيح ❖

فيه مسائل ❖ الاولى ❖ قال ابن الانباري اذا تعارض نقلان
اخذ بار جحها والترجيح في شيئين احدهما الاسناد والاخر المتن فاما
الترجيح بالاسناد فبان يكون رواية احدهما اكثر من الاخر او اعلم واحفظ
وذلك كان يستدل الكوفي على النصب بكما اذا كانت بمعنى كما يقول الشاعر
اسمع حديثا كما يومما تحدثه + من ظهر غيب اذا ما سأل سأل
فيقول له البصري الرواة اتفقوا علي ان الرواية كما يوم تحدثه
بالرفع ولم يروه احد بالنصب غير المفضل بن سلمة ومن رواه
بالرفع منه احفظ واكثر فكان الاخذ بروايتهما اولي ❖ واما الترجيح في
المتن فبان يكون احد التالين علي وفق القياس والاخر علي خلافه
وذلك كان يستدل الكوفي علي اعمال ان مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر
الا يهذ الزاجري احضر الوغي ❖ فيقول له البصري قد روي احضر بالرفع
ايضا وهو علي وفق القياس فكان الاخذ به اولي وبيان كون النصب علي

خلاف القياس انه لا شئ من الحروف يعمل مضمرا ابلا عوض * الثانية *
 قال في الخصائص اللغات علي اختلافها كلها حجة الا ترى ان لغة
 الحجاز في اعمال ما ولغة تميم في تركه كل منهما يقبلها القياس فليس ذلك
 ان ترد احدي اللغتين بصاحبيتها لانها ليست احق بذلك من الاخرى
 لكن غاية مالك في ذلك ان تتخير احدهما فتقولها علي اختها و
 نعتقد ان اقوي القياسين اقبل لها واشد انسائها فاما رد احدهما
 بالاخرى فلا الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم نزل القرآن بسبع
 لغات كلها شاف كاف * هذا ان كانت اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين
 فان قلت احدهما جدا وكثرت الاخرى جدا اخذت باوسعهما
 رواية واقواهما قياسا الا ترى انك لا تقول المال لك ولا مررت بك
 قياسا علي قوله قضاعة المال لله ولا اكرمتكش قياسا علي قول من قال
 مررت بكش فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو اقوي واشيع
 ومع ذلك لو استعمله انسان لم يكن مخطيا لكلام العرب فان الناطق
 علي قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطي لا جود اللغتين فان
 احتاج لذلك في شعرا وسمي فانه غير ملوم ولا منكر عليه انتهى * وفي
 شرح التسهيل لابي حيان كل ما كان لغة لقبيلة قياس عليه * الثالثة *
 اذا تعارض ارتكاب شاذ لغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة اولى من
 الشاذ ذكر ابن عصفور * الرابعة * قال ابن الانباري اذا تعارض
 قياسان اخذ بارجحهما وهو ما وافق ديلا آخر من نقل او قياس فاما
 الموافقة للنقل فكما تقدم واما الموافقة للقياس فكان يقول الكوفي

انّ يعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كانت يرتفع به قبل دخولها فيقول البصري هذا فاسد لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب الا ويعمل في الخبر الرفع فما ذهب اليه يودي الي ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز ﴿ الخامسة ﴾ قال في الخصائص اذا تعارض القياس والسمع نطقت بالسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره نحو استحوز عليهم الشيطان فهذا ليس بقياس لانه لا بد من قبوله لانك انما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك امثلتهم ثم انك من بعد لا تقيس عليه غيره فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ﴿ السادسة ﴾ قال في الخصائص اذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ماكثر استعماله ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية لان اولي اكثر استعمالا ولذا نزل بها القرآن وان كانت التميمية اقوي قياسا فمتي رابك في الحجازية ريب من تقديم اوتا خير او نقض النفي فزعت اذ ذلك الي التميمية ﴿ السابعة ﴾ في معارضة مجرد الاحتمال للاصل والظاهر قال في الخصائص باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز ان ياتي السماع بضده انقطع بظاهره ام نتوقف الي ان يرد السماع بجلية حاله قال وذلك نحو غير فالذهب ان نحكم في نونه بانها اصل لوقوعها موضع الاصل مع تجويزنا ان يرد دليل علي زيادتها كما ورد في عنسل ما قطعنا به علي زيادة نونه وكذلك الف آه حملها الخليل علي انها منقلبة عن واوحلا علي الاكثر ولساندفع مع

ذلك ان يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء * وقال
 في موضع آخر باب في الحمل علي الظاهر وان امكن ان يكون المراد غيره
 حتي يرد ما يبين خلاف ذلك اذا شاهدت ظاهرا ان يكون مثله اصلا
 امضيت الحكم علي ما شاهدت من حاله وان امكن ان يكون الامر في
 باطنه بخلافه وكذلك حمل سيويه سيدا علي انه مما عينه ياء فقال في
 تحقيره سييد عملا بظاهره مع توجهه كونه فعلا مما عينه واو كريح وعيد
 ❖ الثامنة ❖ في تعارض الاصل والغالب اذا تعارض اصل وغالب في مسألة
 جري قولان والا صح العمل بالا صل كما في الفقة (ومن امثلته) في
 النحو ما ذكره صاحب الافصاح اذا وجد فعل العلم ولم يعلم
 اصر فوه ام لا ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل ففيه مذهبان
 مذهب سيويه صرفه حتي ثبت انه معدول لان الاصل في الاسماء
 الصرف وهذا هو الاصح ومذهب غيره المنع لانه الاكثر في كلامهم
 (ومنها) ما ذكره ابو حبان في شرح التسهيل ان رحمان ورحمان
 هل يصرف او يمنع مذهبان والصحيح صرفه لانا قد بهلنا النقل فيه عن العرب
 والا صل في الاسماء الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله ان ما يوجد
 من فعلا ن الصفة غير مصروف في الغالب والمصروف منه قليل فكان
 الحمل علي الغالب اولى هذه عبارته ❖ التاسعة ❖ في تعارض اصلين
 قال في الخصايص والحكم في ذلك مراجعة الا قرب دوز الا بعد
 ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك مارأيته مذيوم فان اصلها السكون
 فلما حركت لا لتقاء الساكنين ضموها ولم تكسره لان اصلها الضم في

منذ وانما ضمنت فيها لالتقاء الساكنين اتباعا لضممة الميم فاصلها الاول
وهو الا بعد السكون واصلا الثاني وهو الا قرب الضم فضمت ذال
مذ عند التقاء الساكنين ردا الى الاصل الا قرب وهو ضم منذ دون الا بعد
الذي هو سكونها قبل ان تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم ومن
ذلك قولهم بعث وقلت لهذه معاملة على الاصل الا قرب دون الا بعد
لان اصلها فعل بفتح العين ثم نقلا منه الى فعل وفعل ثم قلبت الواو
والياء في فعلت فالتقى سا كان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام الفعل
فحذفت العين لا لتقاءهما ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء مراجعة
الى الاصل الا قرب ولوروجع الى الا بعد لقليل قلت وبعث بفتح الفاء لان
اول احوال هذه العين انما هو الفتح الذي ابدل منه الضم والكسر
❖ العاشرة ❖ اذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع
اوقياس فلا عبرة به قال ابن النباري في كتابه ❖ الحادية عشرة ❖
في تعارض قبيحين قال في الخصايس اذا حضر عندك ضرورتان لا بد
من ارتكاب احدهما فأت باقربيهما وأقلهما انحشا وذلك كواو وتل انت
فيها تين ضرورتين اما ان تدعي كونها اصلا والوا ولا تكون اصلا في
دوات الاربعة المكررة كالوصوصة والوحوحة واما ان تدعي كونها
زايدة والوا ولا تزداد اولا فيجعلها اصلا اولى من جعلها زايدة لانها تكون
اصلا في دوات الاربعة في حالة ما وهي حالة التكرير وكونها زايدة
اولا لا يوجد بحال وكذلك اذا قلت فيها قايما رجل لما كنت بين ان
ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون بحال وبين ان تنصبه

حالا من النكرة وهو على قلته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت
 ﴿ الثانية عشرة ﴾ اذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه فالاول اولى
 مثال ذلك اذا اضطر في الشعر الى قصر ممدود او مدم قصور فارتكاب
 الاول اولى لاجماع البصريين والكوفيين على جوازه ومنع البصريين
 للثاني ﴿ الثالثة عشرة ﴾ اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع * من
 ذلك ما وجد فيه سبب الامالة وما نعهلا يجوز امالته * واي وجد فيها
 سبب البناء وهو مشابهة الحرف ومنع منه لزومها للاضافة التي هي من خصايص
 الاسماء فامتنع البناء * والمضارع المؤكد بالنون وجد فيه سبب الاعراب ومنع
 منه النون التي هي من خصايص الافعال * واسم الفاعل اذا وجد شرط اعماله
 وهو الاعتماد وعارضه المانع من تصغيره ووصف قبل العمل امتنع اعماله ﴿ الرابعة
 عشرة ﴾ في القولين لعالم واحد قال في الخصايص اذا ورد عن عالم في مسألة
 قولان فان كان احدهما مرسلا والاخر معللا اخذنا بالمعلل وبودل المرسل
 لقول سيويه في غير موضع في التاء من بنت واخت انها للتانيث وقال في
 باب مالا ينصرف انها ليست للتانيث وعلمه بان ما قبلها ساكن وتاء التانيث
 في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا الا ان تكون الفا كفتاة وقناة وخصاة
 والباقي كله مفتوح كرتية وعنته وغلامة ونسابة قال فلو سميت رجلا
 ببنت واخت لصرفته * قال ابن جني فذهب الثاني وقوله انها للتانيث
 محمول على التجوز لانها لا توجد في الكلمة الا في حال التانيث و
 يذهب بذهابها به لانها في نفسها زائدة للتانيث بل اصل كتاء عفريت
 وملكوت فانها بدل لايم اخ واين اذا اصلها اخو وبنو وان لم يعلل

واحدا منها نظر الى الالقي بمذهبه والا حري علي قوانينه فيعتمد و
 مثال الآخران امكن كقول سيبويه حتى الناصبة للفعل وقوله : انما
 حرف جرفانها متنا فيان اذعوامل الاسماء لا تبا شرالافعال فضلا
 عن ان تعمل فيها وقد عد الحروف الناصبة للفعل ولم يذكر فيها حتي
 فعلم بذلك ان ان مضمرة عنده بعد حتي كما تضره مع اللام الجارة
 في نحو ليغفرلك الله * وان لم يمكن التاويل فان نص في احدهما على
 الرجوع عن الآخر علم رايه والآخر مطروح * وان لم ينص بحث
 عن تاريخها وعمل بالمتاخر والاول مرجوع عنه * فان لم يعلم التاريخ
 وجب سبرالمذهبين والفحص عن حال القولين فان كان احدهما اقوي
 نسب اليه انه قوله احسانا للظن به وان الآخر مرجوع عنه وان
 تساويا في القوة وجب ان يعتقد انها رايان له وان الداعي الى
 تساويها عندالباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القايل بهما الى ان
 اعتقد كلا منهما * وكان ابوالحسن الاخفش يقع له ذلك كثيرا حتي ان
 ابا علي كان اذا عرض له قول عنه يقول لا بد من النظر في الزامه
 اياه لان مذهباه كثيرة * وكان ابو علي يقول في هيات انا افتي مرة يكونها
 اسما للفعل كصه ومه وافتي مرة يكونها ظرفا على قدر ما يحضرن في
 الحال * قال ابو علي وقلت لابي عبدالله البصري يوما انا اعجب من
 هذا الخاطر في حضوره تارة ومغيبه اخري وهذا يدل على انه من
 عندالله الا انه لا بد من « تقويم النظراتهي كلام الخصايص ملخصا
 * الخامسة عشرة * في بار حجت به لغة قريش على غيرها قال القراء

كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتخرج البيت في الجاهلية و
 وقرش يسمعون لغات جميع العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به
 فصاروا أفصح العرب وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقيح الالفاظ
 * ومن ذلك الكشكشة وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب
 في المونث شيئاً فيقولون رأ يتكش وبكش وعليكش فمنهم من يثبتها
 حال الوقف فقط وهو الأشهر ومنهم من يثبتها في الاصل ايضاً ومنهم
 من يجعلها مكان الكاف ويكسر ها في الوصل ويسكنها في الوقف
 فيقول منش وعلش * ومن ذلك الكسكسة في ربيعة ومضر يجعلون
 بعد الكاف او مكانها في المذكر شيئاً علي ما تقدم وقصدوا بذلك
 الفرق بينهما * ومن ذلك العننة وهي في كثير من العرب في لغة قيس وتميم
 تجعل الهمزة المبدوء بها عينا فيقول في انك عنك وفي اسلم علم وفي
 اذن عذن * ومن ذلك الفحفة في لغة هذيل يجعلون الهاء عينا * ومن
 ذلك الوكم في لغة ربيعة وقوم من كلب يقولون عليكم وبكم حيث كان
 قبل الكاف ياء او كسرة * ومن ذلك الوهم في لغة كلب يقولون منهم
 وعنهم نبئهم وان لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة * ومن ذلك العججة
 في قضاة يجعلون الياء المشددة جيا يقولون في تيمي تمييج * ومن ذلك
 الاستنطالفة سعد بن بكر وهذيل والازد وقيس والانصار تجعل العين
 الساكنة نونا اذا جاءت الطاء كانه في اعطي * ومن ذلك
 الوتم في لغة اليمن تجعل السين ثاء كالكلمات في الناس * ومن ذلك
 الشنشنة في لغة اليمن تجعل الكاف شيئاً مطلقاً كلبش اللهم لبش

اي ليك * ومن العرب من يجعل الكاف جيا كالجمعة يريد الكعبة اورده
 ياقوت في معجم الادباء * السادسة عشرة * في الترجيح بين مذهب
 البصريين والكوفيين اتفقوا على ان البصريين اصح قياسا لانهم لا يلتفتون
 الي كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون اوسع رواية * قال
 ابن جني الكوفيون علامون باشعار العرب مطلعون عليها * وقال ابو حيان
 في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار الذي يختار
 جوازه لو تنوعه في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا قال ولنا متعبدين باتباع
 مذهب البصريين بل نتبع الدليل * وقال الاندلسي في شرح المفصل الكوفيون
 لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه اصلا وبوبوا عليه
 بخلاف البصريين قال وما افتحز به البصريون علي الكوفيين ان قالوا
 نحن نأخذ اللغة من خرشة الضباب راکلة اليرابيع وانتم تأخذونها عن
 اكلة النوا وباعة الكواميخ

﴿ الكتاب السابع في احوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه ﴾

فيه مسائل * الاولى * في ازل من وضع النحو والتصريف
 اشتهر ان اول من وضع النحو علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 لابي الاسود (قال) الفخر الرازي في كتابه المحرر في النحو رسم
 علي رضي الله عنه لابي الاسود باب ان وباب الاضافة وباب
 الامسالة ثم صنف ابوالاسود باب العطف وباب النعت ثم صنف
 باب التعجب وباب الاستفهام وتطابقت الروايات علي ان اول من
 وضع النحو ابوالاسود وانه اخذه اولا عن علي واتفقوا علي ان

معاذا ابهرا اول من وضع التصريف وكان تخرج بابي الاسود ثم خلف
ابا الاسود خمسة عنبسة الفيل وميمون الا قرن ويحيى بن يعمر وابنا ابي الاسود
وعطا وابو حرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق وعيسى بن عمر
وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل ففاق من قبله ولم يدركه احد
بعده اخذ عن عيسى وتخرج بابن العلاء ثم اخذ عنه سيويه وجمع
العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء كتابه احسن من كل كتاب صنف
فيه الي الآن * واما الكسائي فقد خدم ابا عمرو بن العلاء نحو من
سبعة عشرة سنة لكنه لا اختلاطه باعراب الابله فسد علمه ولذلك احتاج
الي قراءة كتاب سيويه على الاخفش وهو مع ذلك امام الكوفيين وما
ظنك برجل غلامه الفراء ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين بصرى وكوفيا
انتهي (وقال) في اماليه قال ابو المنهال ائمة البصرة في النحو وكلام العرب
ثلاثة ابو عمرو بن العلاء وهو اول من وضع ابواب النحو وبونس بن
حبيب وابو زيد الانصاري وهو اوثق هؤلاء كلهم واكثرهم سماعا
من فصحاء العرب سمعته يقول ما اقول قالت العرب الا اذا سمعته من
عجز هوازن رواية اخري الا اذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن
وبني كلاب وبني هلال او من عالية السفلة او من مافلة العالية والا
لم اقل قالت العرب ❖ الثانية ❖ شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا
العلم المرتقي عن رتبة التقليد ان يكون عالما بلغة العرب محيطا بكل ما
مطلعا علي نثرها ونظمها ويكفي في ذلك الآن الرجوع الي الكتب
المولفة في اللغات والابنية والي الدراوين الجامعة لاشعار العرب وان

يكون خيرا بصحة نسبة ذلك اليهم لثلايدخل عليه شعر مولد او مصنوع
 عالما باحوال الرواية ليعلم المقبول روايته من غيره وبا جماع النحاة
 كي لا يحدث قولاً زائداً خارقاً اذا قلنا با متناع ذلك ﴿ الثالثة ﴾
 لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريق البصريين والكوفيين
 فان مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع
 التاويلات البعيدة التي خالفها الظاهر وابن مالك يعلم بوقوع ذلك
 من غير حكم عليه بقياس ولا تاويل بل يقول انه شاذ او ضرورة
 كقوله في التمييز والفعل ذو التصريف نزر اسبقا وقوله في مد المقصور
 والعكس في شعريقع * قال ابن هشام وهذه الطريقة طريقة المحققين وهي
 احسن الطريقتين ﴿ الرابعة ﴾ قال في الخصايص اذا ذاك القياس الى شيء ما
 ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر علي قياس
 غيره فدع ما كنت عليه انتهى * وهذا يشبهه شيء من اصول
 الفقه نقض الاجتهاد اذا بان النص بخلافه
 تمت نسخة الاقتراح بصوته تعالى

م

قال صاحب كشف الظنون

اقتراح في اصول النحو وجده لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي
 المتوفي سنة ٩١١ مختصر اوله الحمد لله الذي ارشد لا ابتكار
 هذا النمط الخ رتب علي مقدمات وسبعة كتب ﴿ شرحه للعلامة
 ابن علان المكي شرحه شرجا ممزوجا ﴾

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٢	الحمد	١٢	القسام احكام النحو الى
٠	النعث		رخصة وغير رخصه و
٠	ترتيب الكتاب على مقدمات		الى الرخصة الحسنة او
	وسبعة كتب		القبيلة
٣	البيان في الاستمداد والتلخيص	١٤	تعلق الحكم بشئين ثاره
	من كتب اخر		يجوز الجمع بينهما و ثاره
٥	الكلام في المقدمات		يتمتع
٠	تعريف اصول النحو	١٥	البيان في واسطة بين العربي
٧	حد النحو		والعجمي
٨	حد اللغت	١٦	البيان في تقسيم اللفظ الى
٠	البحث في ان واضع اللغات		واجب وممتنع وجائز
	الله او بشر	١٧	❖ الكتاب الاول في
١٠	في بيان مناسبة الا الفاظ		السمع ❖
	للمعاني		القران
١١	في بيان دلالات النحوية		البحث عن القرا
١٢	في انقسام احكام النحو	١٩	فصل في كلام رسول الله
	الى واجب وممنوع وحسن		اكثرا لا حادith مروي
	وقبح		بالمعني لا باللفظ

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٢٢	فصل في كلام العرب	٢٥	الفرع الثاني الاعتماد في
٢٣	احوال لسان العرب قبل		العربية علي اشعار كفار العرب
	البعث وبعد البعث وسكان		العدالة ليس بشرط في من
	الحجاز واليمن والشام و		يحتج بقوله بل في الرواة
	الطائف والكوفة والبصرة	٢٦	الفرع الثالث في المسموع
	والبحرين وغير ذلك		المفرد
٢٤	الاعتماد على مصنفات	٢٩	الفرع الرابع اللغات على
	الشافعي رحمة الله عليه		اختلافها حجة
	الفرع الاول في انقسام		الفرع الخامس في امتناع
	المسموع الي مطر وشاذ		الاخذ عن اهل المدر
	اقسام المطرد والشاذ		الفرع السادس في العربي
	المطردي في القياس والاستعمال		الفصيح
	معاً	٣٠	الفرع السابع في تداخل
٢٥	المطردي في القياس والشاذ في		اللغات
	الاستعمال	٣١	الفرع الثامن في الاجماع علي
	المطردي في استعمال والشاذ		ان لاحتجاج بكلام المولدين
	في القياس		والحديثين ليس بجائر
	الشاذ في القياس والاستعمال	٣٢	الفرع السابع لا يجوز الاحتجاج
	معاً		بشعرا ونثر لا يعرف قابله

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٣٣	الفرع العاشر في البيان ان اذ قال حد ثني الثقة فمقبول	٤٠	تبيه في تلخيص قول ابن الانباري
٠	الفرع حادي العشر في ان افضل التفصل لا ياتي من الالوان	٤١	❖ الكتاب الثاني في الاجماع ❖
٠	الفرع ثاني عشر في التاويل	٤٣	كيفية الاجماع وصحته الجماع العرب ايضا حجة
٣٤	الفرع رابع عشر في بيان ان الايات يروي علي اوجه مختلفة	٤٥	❖ فصل في تراكيب المذاهب ❖ الكتاب الثالث في القياس ❖ تعريف القياس
٠	فصل في ان معرفة اللغة و النحو والتعريف فرص كفاية	٠	تشبيه النحو بالفقه والطب والهية
٣٥	معرفة اللغة والنحو والصرف بالنقل والعقل	٤٦	فصل في ان للقياس اربعة اركان
٠	النقل المحض اما تواتر او احاد	٤٧	فصل في المقيس عليه شرط مقيس عليه
٠	التواتر والاشكال عليه	٠	القياس علي الشاذ نطقا و تركا ليس بجائز
٠	الاحاد والاشكال عليه	٤٨	الكثرة ليس من شرط
٣٧	الخاتمة في قول شيخ بها والدين ابن نحاس	٠	

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
	المقيس عليه	٦٣	المسئلة السابعة اختلاف
٤٩	القياس في العربية على		التعليل بالعلة القاسرة
	اربعة اقسام	٦٤	المسئلة الثامنة في جوار
٥٢	جوار تعدد الاصول		التعليل بعلمتين
	المقيس عليها بنوع واحد	٦٥	المسئلة التاسعة في جواز تعليل
٠	فصل في المقيس		الحكمين بعلة واحدة
٥٣	فصل في الحكم	٦٦	العاشره في دور العلة
٥٤	فصل في العلة وفيها مسائل		الحادي عشره في تقارض
٠	المسئلة الاولى في توثيق العلل		العلل
٥٦	المسئلة التامة في اقسام العلل	٦٧	الثانية العشرة في جوار
٥٩	المسئلة الثالثة في ان اكثر		التعليل بالامور العدمية
	العلل مبناها على الايجاب	٠	الثالثة في علل النحو
٦٠	المسئلة الرابعة في اختلاف	٠	العلة التعليمية
	اثبات الحكم في محل النص	٠	العلة القياسية
٦١	المسئلة الخامسة العلة قد	١٨	العلة الجدلية النظرية
	تكون بسيطة وتكون مركبة	٦٩	مسالك العلة
٦٢	المسئلة السادسة من شرط	٠	الاجماع
	العلة ان يكون هي الموجبة	٠	النص
	الحكم في المقيس عليه	٠	الايما

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٧٠	السبر والتقسيم	٨٦	الكتاب الرابع في الاستصحاب
٧٢	المناسبة والاخاله	٨٨	الكتاب الخامس في ادلة شتي
٧٣	الشبهه	٨٩	الاستدلال بالعكس
٧٤	الطرود	٩٠	الاستدلال ببيان العله
٧٥	ذكر القوادح في العلة	٩٢	الاستدلال بعدم
٧٧	النقض	٩٣	الاستدلال بالاصول
٧٩	تخلف العكس	٩٤	الاستدلال لعدم للنظر
٨٠	القول بالموجب	٩٥	الاستحصان
٨١	فساد الاعتبار	٩٦	الاستقراء
٨٢	فساد الوضع	٩٧	الكتاب السادس في التعارض والترجيح
٨٣	المنع للعلة	٩٨	المسئلة الاولى في تعارض نقلين
٨٤	المعارضة	٩٩	المسئلة التامه في اللغات المختلفة
٨٥	تذنيب	١٠٠	المسئلة الثالثة في ارتكاب الشاد و لغة ضعيفة
٨٦	الدور		
٨٧	اجتماع الضدين		
٨٨	التسلسل		
٨٩	القياس		
٩٠	الخاتمة في بيان اجتماع السماع والاجماع والقياس		

فهرس

صفحة	المضمون	صفحة	المضمون
٩٣	المسئلة الرابعة في تعارض القياسين	٩٨	الممانع والمقتضي
٩٤	المسئلة الخامسة في تعارض القياس والسماح	٩٨	الرابعة عشرة في القولين بعالم واحد
٩٥	المسئلة السادسة في تعارض قوة القياس وكثره الاستعمال	١٠٠	الخامسة عشرة في ترجيح لغة القرش على غيرهم
٩٥	المسئلة السابعة في تعارض مجرد الاحتمال للاصل والظاهر	١٠٠	السادسة عشرة في الترجيح بين البصريين والكوفيين
٩٥	المسئلة الثامنة في تعارض الاصلين	١٠١	الكتاب السابع في مستنبط هد العلم ومستخرجة
٩٦	المسئلة العاشرة في تعارض استصحاب الحال والسماح والقياس	١٠١	ذكر واضع النحو
٩٦	المسئلة الحادية عشرة في تعارض قبحين	١٠١	بيان علماء النحو والصرف من المتقدمين
٩٧	الثانية عشرة في تعارض مجمع عليه ومختلف له	١٠٢	شرط المستنبط
٩٧	الثالثة عشرة في تعارض	١٠٢	مسلك ابن مالك والكوفيين والبصريين
			ترك القياس لا زم بعد السماع من العرب